حسام المرسومي

الجلية

في شرح الخطبة الشقشقية

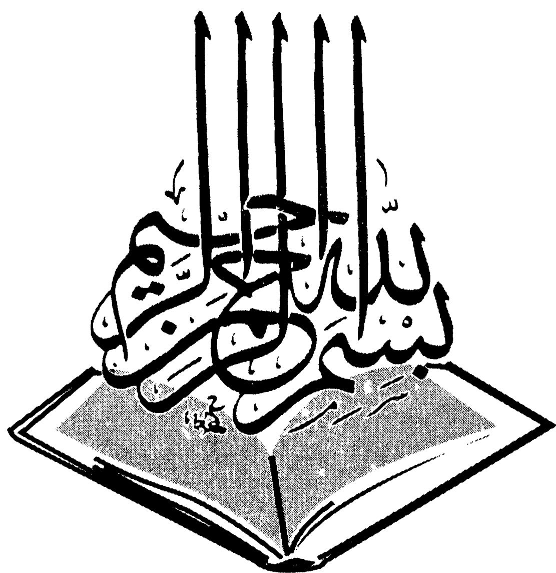
ولاية علي بن أبي طالب حصني فمن دخل حصني أمن من عذابي

الجليّة

في شرح الخطبة الشقشقيّة



الكتـــاب: الجلية في شرح الخطبة الشقشقية
إعـــداد: حسام المرسومي
الطبعـــة: الأولى ـ ١٤٤٢هـ
الكميـــة: ٢٠٠٠
نشر وتوزيع مكتبة الأبرار النجف الاشرف


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على محمّدٍ وآله الميامين، الحمد لله قاصم الجبّارين، مبيد الظّالمين، مدرك الهاربين، نكال الظّالمين، صريخ المستصرخين، موضع حاجات الطّالبين، معتمد المؤمنين.

إختزلت الخطبة المسمّاة بالشقشقيّة أحداث ما جرى على خير البريّة في حقبةٍ سوداويّةٍ نراها الأشدّ على آل الرسول (صلى الله عليه وآله)، باعتبارها أسّ ما تلاها من المصائب، ومصدر ما لحقها من المكائد.

وانعكس ذلك على الناس، فوقعوا تحت إمرة مدّعي الخلافة حتّى طحنتهم رحا الغضاضة والغلظة والكظة.

وهكذا دارت عجلة المؤامرة الدنيّة، فعادت الجاهليّة من جديدٍ يعلو صدرها (لا إله إلّا الله، محمّدٌ رسول الله) كذباً وميناً.

حتّى ارتفعت عن الأمّة الغشاوة لمّا علموا من عثمان وبني أبيه إيثارهم على أنفسهم مال الله ورسوله دون سائر الخلق فأرسلوه إلى الجبّار المنتقم (جلّ جلاله).

فهرعوا إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) وانثالوا عليه واجتمعوا حوله...

وحسبك ما كتبه الأعلام المؤرّخون.

هذا، ولقد وقع النزاع بين العامّة أنفسهم في أنّ هذه الخطبة – وغيرها من

الخطب – من كلام أمير المؤمنين عليٍّ (عليه السلام) أو من كلام الشريف الرضي لاشتمالها على نقد الأشياخ ووصول الأمر إلى الصماخ.

الأمر الذي أزعج ابن خلكان والذهبي وابن تيميّة وغيرهم.

ممّا جعل الأخير ينفي عن الإمام عليٍّ (عليه السلام) أكثر ما جاء في النهج الشريف[١].

وكذا المتوسّط مدّعياً فيه التناقض والسباب والعبارات الركيكة[٢].

وكذلك الأوّل حيث رماه حقده إلى القول بنحو التشكيك هل المجموع لعليٍّ أم جمع الشريف المرتضى أم الشريف الرضي[٣].

لكن هذه الخطبة لم يدّعها مدّعٍ حتّى تنسب إليه، بل ترى الرضي (رحمه الله) لا ينسبها لنفسه وينسبها للإمام عليٍّ (عليه السلام)، ومن هنا حاروا جواباً فدفعوا نسبة الرضي بأنّه أراد أن يشتهر ذكره ويعلو صيته فنسبها للإمام (عليه السلام)، وهذا لعمري مضحكٌ للثكلى.

فيبقى خلوها واضحاً عن الدليل فلا يمكن التعويل على مثل هذه الأكاذيب أبداً.

ويشهد لنا أخبار السقيفة التي ملأت الأرجاء وبلغت من الشهرة الأقصاء.

---

(١) لاحظ: وفيات الاعيان، ابن خلكان ٣: ٣١٣.

(٢) لاحظ: ميزان الاعتدال، الذهبي ٣: ١٢٣.

(٣) لاحظ: الفتاوى، ابن تيميّة ١٧: ٢٩١.

أضف إلى ذلك أنّ هذه الخطبة لم يقتصر الخاصّة على نقلها بل تناقلها العامّة أيضاً وقالوا: إنّها صنّفت قبل زمن الرضي.

فمن ذلك ما قاله المحقّق البحراني: (قد وجدتها في موضعين تاريخهما قبل مولد الرّضي بمدّة.

أحدهما: أنّها مضمنة كتاب الإنصاف لأبي جعفر بن قبة تلميذ أبي القاسم الكعبي أحد شيوخ المعتزلة وكانت وفاته قبل مولد الرّضي.

الثاني: أنّي وجدتها بنسخة عليها خط الوزير أبي الحسن علي بن محمّد بن الفرات، وكان وزير المقتدر بالله وذلك قبل مولد الرّضي بنيف وستين سنة، والذي يغلب على ظنّي أنّ تلك النسخة كانت قبل وجود ابن الفرات بمدّة)[1].

ومن ذلك ما قاله الشارح المعتزلي: (فحدّثني شيخي أبو الخير مصدّق بن شبيب الواسطيّ في سنة ثلاث وستمائة، قال: قرأتُ على الشيخ أبي محمد عبد الله بن أحمد المعروف بابن الخشاب هذه الخطبة، فلما انتهيت إلى هذا الموضع، قال لي: لو سمعتُ الناس ابن عباس يقول هذا لقلت له: وهل بقي في نفس ابن عمك أمرٌ لم يبلغه في هذه الخطبة لتأسّف ألّا يكون بلغ من كلامه ما أراد! والله ما رجع عن الأولين ولا عن الآخرين، ولا بقي في نفسه أحد لم يذكره إلّا رسول الله (صلى الله عليه وآله).

قال مصدّق: وكان ابن الخشاب صاحب دعابة وهزل، قال: فقلت له: أتقول

(١) منهاج البراعة، الخوئي ٢: ٢٧٤.

إنّها منحولة! فقال: لا والله، وإنّي لأعلم أنّها كلامه، كما أعلم أنّك مصدّق، قال: فقلت له: إنَّ كثيراً من الناس يقولون إنّها من كلام الرضيّ رحمه الله تعالى، فقال: أنَّى للرضيّ ولغير الرضيّ هذا النَّفس وهذا الأسلوب! قد وقفنا على رسائل الرضيّ، وعرفنا طريقته وفنّه في الكلام المنثور، وما يقع مع هذا الكلام في خَلّ ولا خَمْر، ثُمَّ قال: والله لقد وقفتُ على هذه الخطبة في كتب صُنِّفت قبل أن يخلق الرضيّ بمائتي سنة، ولقد وجدتها مسطورة بخطوط أعرفها، وأعرف خطوط مَنْ هو من العلماء وأهل الأدب قبل أن يخلق النقيبُ أبو أحمد والد الرضيّ.

قلت: وقد وجدت أنا كثيراً من هذه الخطبة في تصانيف شيخنا أبي القاسم البلخيّ إمام البغداديين من المعتزلة، وكان في دولة المقتدر قبل أن يُخلق الرضيّ بمدة طويلة، ووجدت أيضاً كثيراً منها في كتاب أبي جعفر بن قِبَة أحد متكلّمي الاماميّة وهو الكتاب المشهور المعروف بكتاب (الإنصاف)، وكان أبو جعفر هذا من تلامذة الشيخ أبي القاسم البلخيّ رحمه الله تعالى، ومات في ذلك العصر قبل أن يكون الرضيّ رحمه الله تعالى موجوداً)[1].

ثمّ إنّي كتبت هذا الشرح دون أن أرجع إلى المشروح ممّا كتبه أصحابنا إلّا القطب الراوندي فلاحظنا كل افاداته.

ولم يكن عدم رجوعنا زهادةً بما كتبوا، وتقليلاً من شأن ما صنّفوا ـ معاذ الله ـ

(١) شرح النهج، المعتزلي ١٥٨ ـ ١٥٩.

لكنّي لمّا رأيتهم في مقام تشيّد الحقّ وتثبيت دعائم الإمامة خشيت أن أضيّع الغرض وأبتعد عن الهدف.

فجزاهم الله خير جزاءه إذ جدّوا كلّ الجدّ وانصهروا في بوتقة المجد.

وأستطيع أن أقول أنّ محور أبحاثنا كان المعتزلي فنظرنا إلى ما قاله وأمعنّا النظر في مقاله واعتمدنا مرويّاته التي رواها من غير طرقنا إلزاماً له ولغيره من الخصوم، وحتّى لا نقع في مغبّة الانحياز والتضليل تركنا كلَّ رواياتنا الوفيرة ذات الطرق الكثيرة إلّا روايتين تشيران إلى أصل الخطبة الشريفة، وروايتين تخصّان أبا قحافة كما ستقف عليهما قريباً.

بل لم أذكر من مثالبهم إلّا حادثة السيّدة الزهراء (عليها السلام) التي تسالم الجمهور على نقل أصلها.

وفي الختام أتقدّم بهذه الصحف لمن لها من الفضل أعلاه، ومن الشرف أقصاه.

للعالمة غير المعلّمة، والفاهمة غير المفهّمة، بطلة كربلاء السيّدة زينب الكبرى (عليها السلام).

راجياً منها أنْ تتقبله منّي، وأنْ ترضاه عنّي بأحسن القبول والرضا.

كما أرجو من كرمها الشفاعة لوالديّ اللذين حرما أنفسهما لأجلنا وأن ترزقني برّهما في حياتهما قبل وفاتهما.

والحمد لله وحده

نصّ الخطبة الشريفة

«أَمَا وَ اللَّهِ لَقَدْ تَقَمَّصَهَا ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ وَ إِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ مَحَلِّي مِنْهَا مَحَلُّ الْقُطْبِ مِنَ الرَّحَى يَنْحَدِرُ عَنِّي السَّيْلُ وَ لَا يَرْقَى إِلَيَّ الطَّيْرُ فَسَدَلْتُ دُونَهَا ثَوْباً وَ طَوَيْتُ عَنْهَا كَشْحاً وَ طَفِقْتُ أَرْتَئِي بَيْنَ أَنْ أَصُولَ بِيَدٍ جَذَّاءَ أَوْ أَصْبِرَ عَلَى طَخْيَةٍ عَمْيَاءَ يَهْرَمُ فِيهَا الْكَبِيرُ وَ يَشِيبُ فِيهَا الصَّغِيرُ وَ يَكْدَحُ فِيهَا مُؤْمِنٌ حَتَّى يَلْقَى رَبَّهُ فَرَأَيْتُ أَنَّ الصَّبْرَ عَلَى هَاتَا أَحْجَى فَصَبَرْتُ وَ فِي الْعَيْنِ قَذًى وَ فِي الْحَلْقِ شَجاً أَرَى تُرَاثِي نَهْباً حَتَّى مَضَى الْأَوَّلُ لِسَبِيلِهِ فَأَدْلَى بِهَا إِلَى ابْنِ الْخَطَّاب بَعْدَهُ ثُمَّ تَمَثَّلَ بِقَوْلِ الْأَعْشَى:

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ

فَيَا عَجَباً بَيْنَا هُوَ يَسْتَقِيلُهَا فِي حَيَاتِهِ إِذْ عَقَدَهَا لِآخَرَ بَعْدَ وَفَاتِهِ لَشَدَّ مَا تَشَطَّرَا ضَرْعَيْهَا فَصَيَّرَهَا فِي حَوْزَةٍ خَشْنَاءَ يَغْلُظُ كَلْمُهَا وَ يَخْشُنُ مَسُّهَا وَ يَكْثُرُ الْعِثَارُ فِيهَا وَ الِاعْتِذَارُ مِنْهَا فَصَاحِبُهَا كَرَاكِبِ الصَّعْبَةِ إِنْ أَشْنَقَ لَهَا خَرَمَ وَ إِنْ أَسْلَسَ لَهَا تَقَحَّمَ فَمُنِيَ النَّاسُ لَعَمْرُ اللَّهِ بِخَبْطٍ وَ شِمَاسٍ وَ تَلَوُّنٍ وَ اعْتِرَاضٍ فَصَبَرْتُ عَلَى طُولِ الْمُدَّةِ وَ شِدَّةِ الْمِحْنَةِ حَتَّى إِذَا مَضَى لِسَبِيلِهِ جَعَلَهَا فِي سِتَّةٍ زَعَمَ أَنِّي أَحَدُهُمْ فَيَا لَلَّهِ وَ لِلشُّورَى مَتَى اعْتَرَضَ الرَّيْبُ فِيَّ مَعَ الْأَوَّلِ مِنْهُمْ حَتَّى صِرْتُ أُقْرَنُ إِلَى هَذِهِ النَّظَائِرِ وَ لَكِنِّي أَسْفَفْتُ إِذْ أَسَفُّوا وَ طِرْتُ إِذْ طَارُوا

فَصَغَى رَجُلٌ لِضِغْنِهِ وَ مَالَ الْآخَرُ لِصِهْرِهِ مَعَ هَنٍ وَ هَنٍ إِلَى أَنْ قَامَ ثَالِثُ الْقَوْمِ نَافِجاً حِضْنَيْهِ بَيْنَ نَثِيلِهِ وَ مُعْتَلَفِهِ وَ قَامَ مَعَهُ بَنُو أَبِيهِ يَخْضِمُونَ مَالَ اللَّهِ خَضْمَ الْإِبِلِ نِبْتَةَ الرَّبِيعِ إِلَى أَنِ انْتَكَثَ عَلَيْهِ فَتْلُهُ وَ أَجْهَزَ عَلَيْهِ عَمَلُهُ وَ انْكَبَّ بِهِ بِطْنَتُهُ فَمَا رَاعَنِي إِلَّا وَ النَّاسُ إِلَيَّ كَعُرْفِ الضَّبُعِ يَنْثَالُونَ عَلَيَّ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ حَتَّى لَقَدْ وُطِئَ الْحَسَنَانِ وَ شُقَّ عِطْفَايَ مُجْتَمِعِينَ حَوْلِي كَرَبِيضَةِ الْغَنَمِ فَلَمَّا نَهَضْتُ بِالْأَمْرِ نَكَثَتْ طَائِفَةٌ وَ مَرَقَتْ أُخْرَى وَ قَسَطَ آخَرُونَ وَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَسْمَعُوا اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَ تَعَالَى حَيْثُ يَقُول ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا﴾ بَلَى وَ اللَّهِ لَقَدْ سَمِعُوهَا وَ وَعَوْهَا وَ لَكِنَّهُمْ حَلِيَتْ لَهُمُ الدُّنْيَا فِي أَعْيُنِهِم وَ رَاقَهُمْ زِبْرِجُهَا وَ الَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَ بَرَأَ النَّسَمَةَ لَوْ لَا حُضُورُ الْحَاضِرِ وَ قِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ وَ مَا أَخَذَ اللَّهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ أَنْ لَا يُقَارُّوا عَلَى كِظَّةِ ظَالِمٍ وَ لَا سَغَبِ مَظْلُومٍ لَأَلْقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا وَ لَسَقَيْتُ آخِرَهَا بِكَأْسِ أَوَّلِهَا وَ لَأَلْفَيْتُمْ دُنْيَاكُمْ هَذِهِ أَزْهَدَ عِنْدِي مِنْ عَفْطَةِ عَنْز (قَالُوا) وَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ السَّوَادِ عِنْدَ بُلُوغِهِ إِلَى هذَا الْمَوْضِعِ مِنْ خُطْبَتِهِ فَنَاوَلَهُ كِتَاباً فَأَقْبَلَ يَنْظُرُ فِيهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَوْ اطَّرَدْتَ مَقَالَتَكَ مِنْ حَيْثُ أَفْضَيْتَ فَقَالَ هَيْهَاتَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ تِلْكَ شِقْشِقَةٌ هَدَرَتْ ثُمَّ قَرَّت قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَوَاللَّهِ ما أَسِفْتُ عَلَى كَلامٍ قَطُّ كَأَسَفِي عَلَى هذَا الْكَلامِ أَنْ لاَ يَكونَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام) بَلَغَ مِنْهُ حَيْثُ أَرَادَ».

إضاءةٌ

لم يكن عهدٌ أن يخطب خطيبٌ ويذكر اسماً لخطبته أو عنواناً.

نعم، ربما ترك ذلك اعتماداً على الظروف المحيطة أو على أهم ما جاء في خطبته فتتعنون بواسطتهما إن عنونت.

ولعلّي أستطيع أن أجد مثالين يحضرانني:

١. خطبة النبيّ الأكرم (صلى الله عليه وآله) يوم خمٍّ فسمّيت باسم ذلك اليوم.

٢. خطبة أمير المؤمنين (عليه السلام) في ذمّ البصرة و أهلها إذ لم يرد لفظ الذمّ إلّا أنَّ محتواها كان ذمّ أهل البصرة.

ومن هنا أمكنك التعرّف على سرّ تسمّية الخطبة المبحوثة بالشقشقيّة أو المتقمّصة، فنظراً إلى أنّه (عليه السلام) افتتحها بالتقمّص سمّيت كذلك.

ولأجل قوله بعد الخطبة: «**تِلْكَ شِقْشِقَةٌ هَدَرَتْ ثُمَّ قَرَّت**» أطلق عليها الشقشقيّة.

لكنَّ اسمها الثاني أولى من الأوّل إذ الأوّل لا يصدق على تمام الخطبة إلّا من باب إطلاق البعض وإرادة الكل لأنّ المتقمّص واحدٌ كما لا يخفى.

أمّا الثاني فلقد أشار بها إليها حينما قال (عليه السلام):«**تِلْكَ شِقْشِقَةٌ...**»

فالثاني أحقّ بالتسميّة من الأوّل، وهو المشهور والمعروف عنها.

قوله (عليه السلام): «أَمَا»

قال محمّد رضا الحكيمي متابعاً فيه القايني[1]: (أما) حرف تنبيه تدلّ على تحقيق ما بعدها مثل (ألا).

ولكونها مفيدةً للتحقيق لا تقع الجملة بعدها إلّا مصدرةً بالقسم.

قال الشاعر:

أمَا والذي أبكى وأضحك والذي   أمات وأحيا والذي أمره الأمر[2]

أقول:

أوّلاً: لا أعرف من أين استفادا معنى التحقيق مع أنَّها خليّة منه على القول ببساطتها.

نعم، إذا تمّ البناء على تركيبها من الهمزة وما فعندئذٍ تفيده إذ سوف تدخل أداة الإستفهام على ما النافية وحينئذٍ يستفاد التحقيق.

لكن عند أكثر النحاة هي بسيطةٌ فالمالقي مثلاً قال: فأمّا [أمَا] المذكورة في أوّل الباب في الموضعين فبسيطةٌ[3].

ثانياً: إذا قيل بهذه المقالة – إنّها تفيد التحقيق – فيجب أن تكون بمعنى حقّاً وليست حرف تنبيه، ولذلك قال ابن هشام: أن تكون بمعنى حقّاً أو أحقّاً، على

---

(١) مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة للقايني ٣: ٨

(٢) شرح الخطبة الشقشقيّة لمحمد رضا الحكيمي: ١٤٥.

(٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني: ٩٧.

خلاف في ذلك سيأتي، وهذه تفتح (أنَّ) بعدها كما تفتح بعد حقّاً، وهي حرف عند ابن خروف، وجعلها مع أنَّ ومعموليها كلاماً تركَّب من حرف واسم كما قاله الفارسي في (يا زيد) وقال بعضهم: هي اسم بمعنى حقّاً وقال آخرون: هي كلمتان، الهمزة للاستفهام، و(ما) اسم بمعنى شيء، وذلك الشيء حق، فالمعنى أحقّاً، وهذا هو الصواب، وموضع (ما) النصب على الظرفية كما انتصب (حقّاً) على ذلك في نحو قوله:

أحقّاً أنَّ جيرتنا استقلوا

وهو قول سيبويه، وهو الصحيح، بدليل قوله:

أفي الحق أني مغرم بك هائم ....[1]

ثالثاً: هذا القول يخالف قولهم إذ قالوا بعدم وجوب حصر الأمر بالقسم، فيمكن أنْ تأتي (إنّ) وشرطوا كسرها.

قال ابن هشام: أن تكون حرف استفتاح بمنزلة ألا، وتكثر قبل القسم كقوله:

أما والذي أبكى وأضحك، والذي أمات وأحيا، والذي أمره الأمر

وقد تبدل همزتها هاء أو عيناً قبل القسم، وكلاهما مع ثبوت الألف وحذفها، أو تحذف الألف مع ترك الإبدال، وإذا وقعت أنّ بعد (أما) هذه كسرت كما تكسر بعد ألا الاستفتاحيّة[2].

---

(١) مغني اللبيب ١: ٧٨ ـ ٧٩.

(٢) المصدر المتقدم ١: ٧٨.

قوله (عليه السلام): «وَ اللَّهِ لَقَدْ»

لم يتعرّض الشرّاح فيما رأيته من شرح الصدر للخطبة الشريفة، بينما كان المأمول منهم غير ذلك خصوصاً إذا كان له نحو تعلّقٍ بكشف مراده (عليه السلام).

فقوله (عليه السلام): «وَ اللَّهِ»، قسمٌ مفيدٌ للتوكيد بلا شكٍّ.

وقوله (عليه السلام): **«لَقَدْ»**، تأتي لمعانٍ:

١- التوقّع.

٢- تقريب الماضي من الحال.

٣- التقليل.

٤- التكثير.

٥- التحقيق.

أمّا التوقّع فهو خارجٌ جزماً لأنَّ قد إذا أفادته كانت داخلةً على المضارع، نحو: قد يقدم الغائب.

نعم، وقع نزاعٌ في إفادة التوقّع إذا دخلت على الماضي، وأحسن ما قيل فيه: التوقّع احتمال الوقوع، والماضي قد وقع[1].

أمّا التقليل فليس المراد هاهنا البتّة بدليل قسمه (عليه السلام).

---

(١) مغني اللبيب ١: ٢٢٦.

أمّا التكثير فليس مراده تكثير اللبس والتقمّص إذ لا يخفى أنّه تقمّصها مرّةً واحدةً وهي لم تكن بمدّة طويلة.

فبقي عندنا الاحتمالان وهما إرادة تقريبها من الحال إذ الزمن الماضي غير الزمن المضارع.

وهو المعنى المستفاد من ابن عصفور الذي نقله المغني: إنَّ القسم إذا أجيب بماضٍ متصرّفٍ مثبتٍ فإن كان قريباً من الحال جيء باللام وقد جميعاً[١].

أو على التحقيق والتوكيد، وهو مختار ابن هشام أيضاً: (قد) في الجملة الفعليّة المجاب بها القسم مثل (إنَّ) في الجملة الاسميّة المجاب بها في إفادة التوكيد[٢].

(١) مغني اللبيب ١: ٢٢٩.

(٢) المصدر المتقدّم ١: ٢٣١ ـ ٢٣٢.

قوله (عليه السلام): «تَقَمَّصَهَا»

قال أرباب اللغة: تقمّص قميصه: لبسه[١].

وأيضاً: قمّصته قميصاً بالتشديد ألبسته فتقمّصه[٢].

وتبعهم كلّ شرّاح النهج فيما رأيت حذو القذّة بالقذّة.

لكن كان الجدير بهم ملاحظة قوله (عليه السلام) تقمّصها بالتضعيف إذ أهل اللغة وظيفتهم بيان المعنى من اللفظ، ووظيفتنا بيان المعنى المراد من هذا اللفظ أو ذاك.

ولنسلّط الضوء على معنى تقمّص بالتضعيف ومنه سيبين المعنى المراد.

ذكر النظّام في شرحه على شافية ابن الحاجب عدّة معانٍ لتفعّل:

١- المطاوعة.

٢- التكلّف.

٣- الاتخاذ.

٤- التجنّب.

٥- العمل المكرّر في مهلةٍ.

٦- حصول الفعل بالتدريج.

٧- طلب أصل الفعل من نفسه[١].

---

(١) لسان العرب لابن منظور ١١: ٣٠٣.

(٢) المصباح المنير، الفيومي: ١٩٧.

أمّا الأوّل فخارجٌ إذ لا يتصوّر معنى المطاوعة في الخلافة.

أمّا الرابع فقد تقمّصها ولم يتجنّبها ولم يعرض عنها.

أمّا العمل المتكرّر أو الحصول بالتدريج فالأوّل مدفوعٌ كما الثاني على تأمّلٍ فيهما.

فبقي عندنا معانٍ كلّها لا تدلّ على جواز توليه الخلافة.

منها: أنَّه عمل بها من تلقاء نفسه فتقمّص الخلافة دون رأي الله ورأي رسوله علماً أنّه خالف بذلك بيعته لأمير المؤمنين (عليه السلام) بخمٍ.

ومنها: التكلّف، ومعناه أنّه تقمّصها وهو غير قادر عليها فهو مدّعيها و متشدّق بها أو هو العرّيض لما لا يعنيه كما فسّرها كذلك الرازي في مختاره.

والمعنى الآخر، أي: الثالث، اتخذ الخلافة قميصاً من عند نفسه.

(١) شرح النظام للنيسابوري: ٥٧.

قوله (عليه السلام): «تَقَمَّصَهَا»

قد ينفتح البحث حول مرجع الضمير، فهل هو كما قاله المعتزلي: والضمير للخلافة، ولم يذكرها للعلم بها كقوله سبحانه: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ إلى آخره[1].

فهل كانت الخطبة مسبوقة بكلامٍ منه أو من غيره أم اعتمد على شيءٍ وأرجع الضمير إليه.

هذا، لكنّهم على ما يبدو لم يلحظوا ما جاء في الأخبار من رواية الأمالي والإرشاد.

ففي الأمالي: «أَخْبَرَنَا اَلْحَفَّارُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو اَلْقَاسِمِ اَلدِّعْبِلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَخِي دِعْبِلٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلاَمَةَ اَلشَّامِيُّ، عَنْ زُرَارَةَ بْن أَعْيَنَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْن عَلِيٍّ (عَلَيْهِمَا اَلسَّلاَمُ)، عَنْ اِبْن عَبَّاسٍ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ (عَلَيْهِمُ اَلسَّلاَمُ)، قَالَ: ذُكِرَتِ اَلْخِلاَفَةُ عِنْدَ أَمِيرِ اَلْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْن أَبِي طَالِبٍ (عَلَيْهِ اَلسَّلاَمُ)، فَقَالَ: "وَاَللَّهِ لَقَدْ تَقَمَّصَهَا اِبْنُ أَبِي قُحَافَةَ، وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ مَحَلِّي مِنْهَا مَحَلُّ اَلْقُطْبِ مِنَ اَلرَّحَى...»[2]

وفي الإرشاد: «رَوَى جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ اَلنَّقْل مِنْ طُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ عَن اِبْن عَبَّاسٍ

---

(١) شرح النهج للمعتزلي ١: ١١٩.

(٢) الأمالي للشيخ الطوسي ١: ٣٧٢.

قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَمِيرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ (عَلَيْهِ السَّلاَمُ) بِالرَّحْبَةِ فَذَكَرْتُ ٱلْخِلاَفَةَ وَتَقَدَّمَ مَنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ فِيهَا فَتَنَفَّسَ ٱلصُّعَدَاءَ ثُمَّ قَالَ: أَمَ وَٱللَّهِ لَقَدْ تقمصها ابن ابي قحافة»[1]

فهل يحتمل – كما احتمله بعضهم – أنَّ الإمام خطب مرتين؟ أم فات الرواة شيئاً؟

نقول: لا يمكن الاعتداد بالاحتمال الأوّل لا لاستبعاد أن يكرر الألفاظ في الجملة أو بالجملة، بل لأنَّها شقشقةٌ هدرت ثُمَّ قرت، وعليه يكون الاحتمال الآخر متعيّناً.

وحينئذٍ هل يكون العمل على الزيادة أم النقصان؟

للإجابة نقول: هذا الكلام يأتي فيما لو كان في الخطبة ما نقص أو زاد لكنّه واقع قبل الخطبة فلا يكون مشمولاً له.

وعندئذٍ نقول: نحتمل أنَّ النقلة للخطبة الشريفة لم يروا هذا مهمّاً فتجاوزوه اعتماداً على الضمير الذي يكون راجعاً إلى الخلافة بمقتضى السياق وهذا احتمالٌ قريبٌ جدّاً.

ومنه يظهر ضعف ما عليه الشارح للخطبة إذ قال: هذه جملة ما عثرت عليها من طرق الخطبة واسنادها، ويمكن الجمع بين مختلفها بأن يكون (عليه السلام) قد خطب

(١) الإرشاد للشيخ المفيد ١: ٢٨٧.

بها تارةً بالرحبة وأخرى بمنبر الكوفة[1].

وقد عرفت أنّه لم يتعرّض لهذه المسألة إذ كلامه في مختلفات الخطبة، لكنّا وضعنا اليد هاهنا على قوله وبيّنا فساده.

وقد عرفت أيضاً ما قدّمنا به البحث من قول الشارح المعتزلي إذ قال: للعلم بها...، مع أنَّ العلم بها حاصلٌ للمتكلّم على كلّ حالٍ، والعبرة بتحصيل العلم للسامع.

فلا يمكن أن يكون مراده علم الإمام (عليه السلام) بها لأنّنا نشترط علم السامع في المقام.

ولا يمكن أن يكون مراده علم المستمعين بها لأنّه سيرجع بالكلام إلى ما قلناه من كونها مذكورةً قبلاً.

(١) شرح الخطبة الشقشقيّة، محمد رضا الحكيمي ١٤٤.

قوله (عليه السلام): «ابْنُ»

ورد في بعض الكتب: (تقمصها فلان) كما في شرح النهج للشيخ محمد عبده.

فهل هي صادرةٌ من أمير المؤمنين (عليه السلام) أم صدرت بنحو الاستبدال من ابن أبي قحافة؟.

وهذا البحث ينسجم مع وحدة الخطبة كما لا يخفى.

نقول:

أوّلاً: صدرت الخطبة من إمامنا ولم يكن داعٍ للتقيّة إطلاقاً فهي صدرت في مسجد الكوفة سنة ٣٨ أو ٣٩ من الهجرة وكان حينها يتسلّم زمام الأمر بيده الشريفة.

ثانياً: الخطبة مشتملة على ذكر الأوّل والثاني والثالث بشكلٍ معلومٍ فلا داعي للكناية عن الأوّل بقوله فلان.

ثالثاً: جاء في الإيضاح ما هذا نصّه: قوله: (وفلان وفلانة وأبو فلانة) إلى آخره.

قال الشيخ: يعني: أنّها وضعت أعلاماً كأعلام الأناسيّ، والدليل على أنَّها أعلامٌ منع فلانة من الصرف، فلولا تقدير العلميّة لم يجز منع صرفه، فوجب تقديرها لذلك، فإذا وجب تقديرها في فلانة وجب تقديرها في فلانٍ؛ لأنَّ نسبة فلانة إلى المؤنث نسبة فلانٍ إلى المذكر، والتذكير والتأنيث لا أثر لهما في منع العلميّة ولا إثباتها، وإذا لم يكن بهما أثرٌ في ذلك، وقد وجب لفلانة العلميّة وجب لفلانٍ أيضاً العلميّة.

وأيضاً فإنَّهم امتنعوا من دخول الألف واللام عليهما، ولولا العلميّة لجاز دخول اللام عليهما، وإذا ثبت أنَّها أعلامٌ فليست كوضع زيدٍ وعمرو، وإنّما هي كوضع أسامة وبابه، والدليل عليه صحّة إطلاقها كنايةً عن كل علمٍ، وكذلك باب أسامة، بخلاف باب زيدٍ وعمرو، ومدلول فلانٍ وفلانة أعلام الأناسي، وأعلام الأناسي لها حقيقةٌ كحقيقة الأسد من حيث العلميّة، فكما صحَّ أنْ يوضع لتلك الحقيقة علمٌ صحَّ أن يوضع لهذه الحقيقة علمٌ، ولم يثبت استعمالهما إلّا حكايةً؛ لأنَّهما اسم اللفظ الذي هو علمٌ، لا اسم مدلول العلم، فلذلك لا يقال: (جاءني فلانٌ)، ولكن يقال: (قال زيدٌ: جاءني فلانٌ)، قال الله تعالى ﴿يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا * يَا وَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾، فهو إذن اسم الاسم[1].

وقد ظهر لك أنّه لا يجوز قوله فلان إذ لم يحك عنه شيئاً، كما ظهر لك أيضاً أنَّ واضعيها ليسوا من العرب أو قل: ممّن فسدت لغتهم.

(١) الايضاح في شرح المفصل، للزمخشري: ٥٥ ـ ٥٦.

قوله (عليه السلام): «ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ»

قد يخطر في الذهن سؤالٌ حاصله: لماذا أضاف أمير المؤمنين أبا قحافة إلى أبي بكر مع أنَّ المتعارف في أبي بكر إطلاق الكنيّة عليه دون الإشارة إلى أبيه؟

قد يقال في مقام الإجابة: إنّه ربط ماضيهم بحاضرهم فأبو قحافة هو ذلك الداخل في الإسلام سنة ٨ من الهجرة أي: بعد أن فتح النبيّ مكّة وكان فيما نقله الصيمري: أجيراً لليهود يعلم أولادهم.

كما نقل الشيخ مفلح الصيمري نفسه اجماع أهل السير والنسّابين ذلك[١].

ومع هذا كلّه لم يرتض أبو قحافة هذا بخلافة أبي بكر، فقد ورد من طرق الخاصّة: «أَنَّ أَبَا قُحَافَةَ كَانَ بِالطَّائِفِ لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ (اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) وَبُويِعَ لِأَبِي بَكْرٍ، فَكَتَبَ إِلَى أَبِيهِ كِتَاباً عُنْوَانُهُ: مِنْ خَلِيفَةِ رَسُولِ اَللَّهِ إِلَى أَبِي قُحَافَةَ، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ اَلنَّاسَ قَدْ تَرَاضَوْا بِي، فَأَنَا اَلْيَوْمَ خَلِيفَةُ اَللَّهِ، فَلَوْ قَدِمْتَ عَلَيْنَا لَكَانَ أَحْسَنَ بِكَ. فَلَمَّا قَرَأَ أَبُو قُحَافَةَ اَلْكِتَابَ قَالَ لِلرَّسُولِ: مَا مَنَعَهُمْ مِنْ عَلِيٍّ؟ قَالَ اَلرَّسُولُ: هُوَ حَدَثُ اَلسِّنِّ، وَقَدْ أَكْثَرَ اَلْقَتْلَ فِي قُرَيْشٍ وَغَيْرِهَا، وَأَبُو بَكْرٍ أَسَنُّ مِنْهُ. قَالَ أَبُو قُحَافَةَ: إِنْ كَانَ اَلْأَمْرُ فِي ذَلِكَ بِالسِّنِّ فَأَنَا أَحَقُّ مِنْ أَبِي بَكْرٍ، لَقَدْ ظَلَمُوا عَلِيّاً حَقَّهُ، وَلَقَدْ بَايَعَ لَهُ اَلنَّبِيُّ وَأَمَرَنَا بِبَيْعَتِهِ. ثُمَّ كَتَبَ إِلَيْهِ: مِنْ أَبِي قُحَافَةَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَمَّا بَعْدُ، فَقَدْ أَتَانِي كِتَابُكَ، فَوَجَدْتُهُ

(١) إلزام النواصب بإمامة علي بن أبي طالب، مفلح الصيمري ١: ١٦٢.

كِتَابَ أَحْمَقَ يَنْقُضُ بَعْضُهُ بَعْضاً، مَرَّةً تَقُولُ: خَلِيفَةُ اَللَّهِ، وَمَرَّةً تَقُولُ: خَلِيفَةُ رَسُولِ اَللَّهِ، وَمَرَّةً تَرَاضَى بِيَ اَلنَّاسُ، وَهُوَ أَمْرٌ مُلْتَبِسٌ، فَلاَ تَدْخُلَنَّ فِي أَمْرٍ يَصْعُبُ عَلَيْكَ اَلْخُرُوجُ مِنْهُ غَداً، وَيَكُونُ عُقْبَاكَ مِنْهُ إِلَى اَلنَّدَامَةِ، وَمَلاَمَةِ اَلنَّفْسِ اَللَّوَّامَةِ، لَدَى اَلْحِسَابِ يَوْمَ اَلْقِيَامَةِ ، فَإِنَّ لِلْأُمُورِ مَدَاخِلَ وَمَخَارِجَ، وَأَنْتَ تَعْرِفُ مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْكَ بِهَا، فَرَاقِبِ اَللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، وَلاَ تَدَعَنَّ صَاحِبَهَا، فَإِنَّ تَرْكَهَا اَلْيَوْمَ أَخَفُّ عَلَيْكَ وَأَسْلَمُ لَكَ»[(١)].

كما ورد أيضاً: «لَمَّا قُبِضَ اَلنَّبِيُّ (صَلَّى اَللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) اِرْتَجَّتْ مَكَّةُ بِنَعْيِهِ - فَقَالَ أَبُو قُحَافَةَ مَا هَذَا قَالُوا قُبِضَ رَسُولُ اَللَّهِ (صَلَّى اَللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) قَالَ فَمَنْ وَلِيَ اَلنَّاسَ بَعْدَهُ قَالُوا اِبْنُكَ قَالَ فَهَلْ رَضِيَتْ بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ وَبَنُو اَلْمُغِيرَةِ قَالُوا نَعَمْ قَالَ لاَ مَانِعَ لِمَا أَعْطَى اَللَّهُ وَ لاَ مُعْطِيَ لِمَا مَنَعَ اَللَّهُ مَا أَعْجَبَ هَذَا اَلْأَمْرَ تُنَازِعُونَ اَلنُّبُوَّةَ وَ تُسْلِمُونَ اَلْخِلاَفَةَ إِنَّ هٰذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ»[(٢)].

(١) بحار الأنوار للمجلسي ٢٩: ٩٥

(٢) الامالي للمفيد ١: ٩٠.

قوله (عليه السلام): «وَ إِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ مَحَلِّي مِنْهَا مَحَلُّ الْقُطْبِ مِنَ الرَّحَى»

قال القطب الراوندي: أنّ أمر الخلافة علي يدور وبي يقوم، وأنّه لا عوض عني فيها ولا بديل مني لها، أي دخل في هذا الأمر وقعد في مجلسي مع علمه بأنّه ليس من أهله، وأنّه يقوم بي كما أن قطب الرحى — وهو الحديدة الموضوعة في وسطها — عليها مدار الرحى ولولا هي لما انتظمت حركتها ولا ظهرت منفعتها[1].

لكنَّ المعتزلي رغم أنّه أشار إليه إلّا أنّه لم ينتخبه مع عدم مناقشته الأمر وإرسال ما زعم إرسال المسلّمات، قال: فليس من هذا النَّمط الذي نحن فيه، ولكنّه تشبيهٌ محض، خارج من باب الاستعارة والتوسّع؛ يقول: كما أنّ الرحى لا تدور إلّا على القطب، ودورانها بغير قطب لا ثمرة له ولا فائدة فيه، كذلك نسبتي إلى الخلافة، فإنّها لا تقوم إلّا بي، ولا يدور أمرها إلّا عليّ.

هكذا فسروه، وعندي أنّه أراد أمراً آخر، وهو أنّي من الخلافة في الصميم، وفي وسطها وبحبوحتها، كما أنَّ القطب وسط دائرة الرحى، قال الراجز

على قلاصٍ مثل خيطان السَّلم إذا قطعن علماً بدا علم
حتى أنخناها إلى باب الحكم خليفة الحجّاج غير المتّهم
في سرّة المجد وبحبوح الكرم

(١) منهاج البراعة ١: ١٢٢.

وقال أُمية بن أبي الصّلت لعبد الله بن جدعان:

فحللت منها بالبطاح وحل غيرك بالظّواهر[١]

أقول: لا كلام في كون الإمام في مقام التشبيه لكن البحث إنّما يقع عن وجه الشبه الذي يعدّ ركناً في الكلام.

فهل أراد (عليه السلام) أنّه في وسطها كما أنّ القطب في وسط الرحى، أم أراد أنّه في مركز الأمر وعليه يدور وإليه يجب أن تنتهي الأمور كما أنّ محلّ القطب من الرحى عليه ذلك ولا فائدة منها لولاه؟

ويمكن أن يجاب بسهولة: لو كان الأمر كما أفاده الشارح لم يحتج أمير المؤمنين أن يبيّنه بمؤكّداتٍ ثلاثٍ فهو أكّد جملته وصدّرها بـ «إِنَّهُ» ومعلوم أنّها تفيد التوكيد ثُمَّ ألحقها بمؤكّد ثانٍ وهو اللام في «لَيَعْلَمُ»، ثُمَّ جاء بـ«أَنَّ» ثالثةً.

وهذا إن دلّ على شيءٍ فإنّما هو دالٌّ على أمر الخلافة الخاصّ وليس فيه دلالة على ما ذهب إليه الشارح إذ لا حاجة لهذه المؤكّدات إذ كلّ الناس شهود على توسّط عليٍّ وسيادته، لكن ما تجهله الناس أنّ علياً في الأمّة لا يجوز التقدّم عليه بحالٍ.

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ١: ١٢٠ ـ ١٢١.

قوله (عليه السلام): «يَنْحَدِرُ عَنِّي السَّيْلُ وَلَا يَرْقَى إِلَيَّ الطَّيْرُ»

قال القطب الراوندي: ثُم استأنف كلاماً آخر فقال: «يَنْحَدِرُ عَنِّي السَّيْلُ»، وليس هذا متّصلاً بالكلام الأوّل من ذكر قطب الرحى، والمراد به أنّني عالي المنزلة بعيد المرتقى، لأنّ السيل [لا ينحدر إلّا عن الأماكن العالية والمواضع المرتفعة، أي أنا فوق السيل] بحيث لا يرتفع إلي، فالسيل نازلٌ عن درجتي.

ثُمَّ أكّد هذا المعنى بقوله «وَ لَا يَرْقَى إِلَيَّ الطَّيْرُ»، لأنّه ليس كلّ مكان علا عن استقرار السيل عليه واقتضى تحدّره عنه يكون ممّا لا يرقى إليه الطائر، فإنّ هذا وصفٌ يقتضي بلوغ الغاية في العلو والارتفاع(١).

وقال الشيخ محمد عبده: تمثيل لسمو قدره كرّم الله وجهه وقربه من مهبط الوحي وأن يصل إلى غيره من فيض الفضل فإنّما يتدفّق من حوضه ثُمَّ ينحدر عن مقامه العالي فيصيب منه من شاء الله وعلى ذلك قوله ولا يرقى الخ غير أنّ الثانية أبلغ من الأولى في الدلالة على الرفعة(٢).

أقول: أمّا عن القطب الذاهب إلى توكيد الأولى بالثانية فمقتضاه صحّة الاستغناء عن أحدهما ولعلّه لهذا السبب ذهب الشيخ محمد عبده إلى كون الثانية أبلغ، أي: لمّا كانت الجملتان دالّتين على معنىً واحد صحّ فيه أن يقال إنّ الثانية أبلغ

---

(١) منهاج البراعة للراوندي ١: ١٢٢.

(٢) نهج البلاغة شرح الشيخ محمد عبده ١: ٣٤ ـ ٣٥.

من الأولى.

فلا يتمّ لهما ما قالاه إذ الجملة الثانية مرتبطة بالجملة الأولى ارتباطاً وثيقاً، فلا يمكن حمل الثانية على الأولى بنحو التوكيد للفرق بينهما، ولا يمكن أن ندّعي أنّ الثانية أبلغ من الأولى لاختلاف مفادهما الذي لم يقصده عبده.

وبيان الارتباط الوثيق: إنّ جملة «يَنْحَدِرُ عَنِّي السَّيْلُ» أشار بها إلى نفسه الشريفة التي هي مصدر كلّ خير وعنه ينتج.

وأشار بجملة «وَ لَا يَرْقَى إِلَيَّ الطَّيْرُ» إلى أنّ الذي هو عليه لا يشركه فيه أحدٌ حتّى من ولده (عليهم السلام) فضلاً عن غيرهم من البشر.

وواضحٌ ممّا تقدّم أنّه (عليه السلام) أشار لنفسه بالعطاء الدائم، ولغيره بعدم إمكان الكون على ما هو عليه.

وأنت ترى الاختلاف بينهما الذي لا يبعد أن نقول معه بالتتميم الذي ينافي التوكيد وقياس أحدهما على الأخرى بالبلاغة.

هذا، فضلاً عن أخذ الشيخ محمد قيد الرفعة، وهو غلطٌ منه، والصحيح ما قاله القطب في نهاية شرحه: يقتضي بلوغ الغاية في العلو والارتفاع.

والأمر الأخير سهلٌ.

ومنه قد بان ما في شرح المعتزلي[1].

---

(١) شرح النهج للمعتزلي ١: ١٢٠.

قوله (عليه السلام): «فَسَدَلْتُ دُونَهَا ثَوْباً وَ طَوَيْتُ عَنْهَا كَشْحاً»

قال المعتزلي: «سَدَلْتُ دُونَهَا ثَوْباً»، أي أرخيتُ، يقول: ضربت بيني وبينها حجاباً؛ فعل الزاهد فيها، الراغب عنها، «وَ طَوَيْتُ عَنْهَا كَشْحاً»، أي قطعتها وصرمتها؛ وهو مثل، قالوا: لأنَّ منْ كان إلى جانبك الأيمن ماثلاً فطويت كشحك الأيسر فقد ملت عنه، والكشح: ما بين الخاصرة والجنب، وعندي أنّهم أرادوا غير ذلك، وهو أنَّ من أجاع نفسه فقد طوى كشحه، كما أنَّ منْ أكل وشبع فقد ملأ كشحه، فكأنّه أراد أنّي أجعت نفسي عنها، ولم ألقمها[1].

ثُمَّ بعد ذلك قال: واعلم أنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً، وتقديره: ولا يرقى إليّ الطير، فطفقت أرتئي بين كذا وكذا، فرأيت أنّ الصبر على هاتا أحجى فسدلت دونها ثوباً، وطويت عنها كشحاً، ثم (فصبرت وفي العين قذى)؛ إلى آخر القصّة، لأنَّه لا يجوز أن يسدل دونها ثوباً ويطوي عنها كشحاً، ثم يطفق يرتئي بين أنْ ينابذهم أو يصبر؛ ألا ترى أنَّه إذا سدل دونها ثوباً، وطوى عنها كشحاً فقد تركها وصرمها، ومن يتركْ ويصرمْ لا يرتئي في المنابذة! والتقديم والتأخير طريق لاحب، وسبيل مهيع في لغة العرب، قال سبحانه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا ۜ قَيِّمًا...﴾، أي أنزل على عبده الكتاب قيّماً، ولم يجعل له

---

(١) شرح النهج للمعتزلي ١: ١١٩.

عوجاً، وهذا كثير(١).

وسنقدّم بحث الكشح على الزهادة والرغبة والتقديم والتأخير.

فاعلم أنَّ ما جاء عنه قد تفرّد به فجمهور اللغويين لم يذكروا المعنى الذي ذكره فانظر إلى الخليل القائل: الكشح: من لدن السرة إلى المتن ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف، وهو موضع موقع السيف إلى المتقلد.

وطوى فلانٌ كشحه على أمر: إذا استمر عليه وكذلك الذاهب القاطع.

والكاشح: العدو، قال:

فذرني ولكن ما ترى رأي كاشحٍ يرى بيننا من جهله دقَّ منشم

ويقال: طوى كشحه عني: إذا قطعك وعاداك، وكاشحني فلان بالعداوة(٢).

وانظر إلى ابن منظور في لسانه: الكَشْحُ: ما بين الخاصرة إلى الضِّلَعِ الخَلف، وهو من لَدُن السرة إلى المَتْن؛ قال طَرَفَةُ:

وآلَيْتُ لا يَنْفَكُّ كَشْحِي بِطانَةً لعَضْبٍ، رَقيقِ الشَّفْرَتَيْن، مُهَنَّدِ

قال الأزهري: هما كَشْحانِ وهو موقِع السيف من المُتَقَلِّد؛ وفي حديث سعد: إن أميركم هذا لأَهْضَمُ الكَشْحَين أي دقيق الخَصْرين؛ قال ابن سيده: وقيل الكَشْحان جانبا البطن من ظاهر وباطن وهما من الخيل كذلك؛ وقيل: الكَشْحُ ما بين الحَجَبَة

(١) شرح النهج للمعتزلي ١: ١٢١.

(٢) العين للخليل ٣: ١٥٧٦ـ١٥٧٧.

إلى الإِبط؛ وقيل: هو الخَصْر؛ وقيل: هو الحشى، والكَشْحُ: أحد جانِبَي الوِشاح؛ وقيل: إن الكَشْحَ من الجسم إنّما سمي بذلك لوقوعه عليه، وجمع كل ذلك كُشوح لا يُكَسَّر إلَّا عليه؛ قال أبو ذؤَيب:

كأنَّ الظِّباءَ كُشُوحُ النِّسا ... ءِ، يَطْفون فوقَ ذَراه جُنوحا

شبه بياضَ الظباء ببياض الوَدَع.

وكَشِحَ كَشَحاً: شَكا كَشْحَه. والكَشَحُ: داء يصيب الكَشْحَ. وطوى كَشْحَه على أمر: استمر عليه؛ وكذلك الذاهب القاطع الرحم؛ قال:

طَوى كَشْحاً خليلُك والجَناحا، ... لبَيْنٍ منكَ، ثم غدا صُراحا

وكذلك إذا عاداك وفاسَدَك، يقال: طوى كَشْحاً على ضِغْن إذا أضمره؛ قال زهير:

وكانَ طَوى كَشْحاً على مُسْتكِنَّةٍ، ... فلا هو أبْداها، ولم يَتَجَمْجَمِ

والكاشِحُ: المتولي عنك بِوُدّه. ويقال: طَوى فلانٌ كَشْحَه إذا قطعك وعاداك؛ ومنه قول الأعشى:

وكانَ طَوى كَشْحاً وأبَّ ليَذْهَبا

قال الأزهري: يحتمل قوله وكان طوى كَشْحاً أي عزم على أمر واستمرت عزيمته. ويقال: طوى كشحه عنه إذا أعرض عنه. وقال الجوهري: طويتُ كَشْحي على الأمر إذا أضمرته وسترته.

والكاشحُ: العَدُوُّ المُبْغِضُ. والكاشح: الذي يضمر لك العداوة. يقال: كَشَحَ له بالعداوة وكاشَحه بمعنىً. قال ابن سيده: والكاشح العدوّ الباطنُ العداوة كأنّه يطويها في كَشْحه، أو كأنّه يُوَلّيك كَشْحَه ويُعْرِض عنك بوجهه، والاسم الكُشاحة. وفي الحديث: أفضل الصدقة على ذي الرَّحِم الكاشِحِ؛ الكاشح: العدوُّ الذي يضمر عداوته ويطوي عليها كَشْحه أي باطنه. والكَشْحُ: الخَصْر. والذي يَطْوي عنك كَشْحَه ولا يألفك. وسمي العدوُّ كاشحاً لأنّه وَلاّك كَشْحَه وأعرض عنك؛ وقيل: لأنّه يَخْبَأُ العداوة في كَشْحه وفيه كَبِدُه، والكَبِدُ بيت العداوة والبَغْضاء؛ ومنه قيل للعدوّ: أسودُ الكبد كأنَّ العداوةَ أحرقت الكَبِدَ؛ وكاشَحه بالعداوة مكاشحة وكِشاحاً. قال المُفَضَّل: الكاشحُ لصاحبه مأخوذ من المِكْشاحِ، وهو الفأس. والكُشاحة: المُقاطعة. وكَشَحَتَ الدابةُ إذا أدخلت ذنبها بين رجليها؛ وأنشد:

يأوي، إذا كَشَحتْ إلى أطْبائِها، سَلَبُ العَسِيبِ كأنه ذُغْلُوقُ

الأزهري: كَشَحَ عن الماء إذا أدبر عنه. وكَشَحَ القومُ عن الماء وانْكَشَحوا إذا ذهبوا عنه وتفرّقوا. ورجل مَكْشُوحٌ: وُسِمَ بالكِشاح في أسفل الضلوع. والكِشاحُ: سِمَةٌ في موضع الكَشْح.

وكَشَحَ البعيرَ وكَشَّحَه: وَسَمَه هنالك، التشديد عن كراع.

والكَشْحُ: الكَيُّ بالنار؛ وإبل مُكَشَّحة ومُحَنَّبة. قال الجوهري: والكَشَحُ، بالتحريك، داء يصيب الإنسانَ في كَشْحِه فيُكْوى. وقد كُشِحَ الرجلُ كَشْحاً إذا كُوِيَ منه، ومِنه سمي المَكْشُوحُ المراديّ.

وكَشَحَ العُودَ كَشْحاً: قشره. ومَرَّ فلانٌ يَكْشَح القومَ ويَشُلُّهم ويَشْحَنُهم أي يُفَرِّقُهم ويطردهم[(١)].

فلم يرد عنهم لفظ الجوع والشبع بل الاعتبار يكون على غير ما أراده، فالكشح هو الميل بجانب لا الشبع الذي يكون متوسّطاً في جسم الإنسان ومعدته أو الجوع كذلك.

ومنه ظهر لك ضعف ما عن عبده إذ شايع صاحبه فقال فسدلت الخ كناية عن غض نظره عنها وسدل الثوب ارخاه وطوى عنها كشحاً مال عنها وهو مثل لأنَّ من جاع فقد طوى كشحه ومن شبع فقد ملأه فهو قد جاع عن الخلافة أي لم يلتقمها[(٢)].

وأمّا قوله: ضربت بيني وبينها حجاباً فعل الزاهد فيها، الراغب عنها.

فهذا القول لا يمكن قبوله ولا يمكن المساعدة عليه، إذ كيف يصحّ لمولانا أمير المؤمنين (عليه السلام) أنْ يزهد في أمرٍ عهده الله ورسوله منه؟

نعم الزهد في الأشياء يكون حيث القول بالإمكان والعدم فيما إذا وجدت القابلية لذلك، أمّا الإمام فأزهد عنها وأبعد فلم يزهد ولم يبتعد.

ومنه يظهر وجوب تفسير قوله (عليه السلام) «**فَسَدَلْتُ دُونَهَا ثَوْباً وَ طَوَيْتُ عَنْهَا كَشْحاً**» بأنّه (روحي فداه) لم يقصد هذا المعنى بل كان يقصد إنّي لا أعين أحداً منهم

---

(١) لسان العرب ١٢: ٩٩.

(٢) نهج البلاغة شرح الشيخ محمد عبده ١: ٣٥.

على شيءٍ وأعرض عن جميعهم وأضرب ستاراً بين الخلافة ومتقمّصيها وبيني إلّا إذا اقتضى الأمر ضرورةً شرعيّةً أو أخلاقيّةً.

ولهذا قال(عليه السلام): «وَ طَفِقْتُ أَرْتَئِي بَيْنَ أَنْ أَصُولَ بِيَدٍ جَذَّاءَ أَوْ أَصْبِرَ عَلَى طَخْيَةٍ عَمْيَاءَ».

فخيّر نفسه بين الصولة على الظالمين الغاصبين وبين الصبر وفي العين قذى.

فاختار الصبر متحمّلاً ما صدر منهم وظلّ يراقب الأمر حتّى يدافع عن الإسلام ما استطاع ويدفع عن النبيّ مساءتهم واستهتارهم.

وبذلك ظهر لك ضعف ما عن المعتزلي من أنّ التقديم والتأخير طريقٌ لاحبٌ.

هذا، وفي بقيّة كلامه (عليه السلام) يرجع إلى سائر الشرّاح.

قوله (عليه السلام): «يَهْرَمُ فِيهَا الْكَبِيرُ وَيَشِيبُ فِيهَا الصَّغِيرُ»

قال المعتزلي: فيمكن أنْ يكون من باب الحقائق، ويمكن أن يكون من باب المجازات والاستعارات؛ أمّا الأوّل فإنّه يعني به طول مدة ولاية المتقدّمين عليه، فإنّها مدّة يهرم فيها الكبير، ويشيب فيها الصغير.

وأمّا الثاني فإنّه يعني بذلك صعوبة تلك الأيام؛ حتى أنّ الكبير من الناس يكاد يهْرم لصعوبتها، والصغير يشيب من أهوالها، كقولهم: هذا أمر يشيب له الوليد؛ وإن لم يشب على الحقيقة[١].

أمّا الأوّل فهو باطلٌ – ونعني به: طول مدّة ولاية المتقدّمين – لأنَّ أمير المؤمنين لم يتطرّق لهذه الولايات المتكرّرة بعد، فهو يتحدّث عن ولاية أبي بكر المزعومة وهي لم تستمر إلّا سنتين.

وهو لا يحتاج إلى مزيد تأمّلٍ.

---

(١) شرح النهج للمعتزلي ١: ١٢١.

وأمّا قوله (عليه السلام): «وَيَكْدَحُ فِيهَا مُؤْمِنٌ حَتَّى يَلْقَى رَبَّهْ»

هكذا ضبطها المعتزلي وقال: بالوقف والإسكان كما جاءت به الرواية في قوله سبحانه: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ بالوقف أيضا[1].

ولا يمكن قبوله أيضاً لاحتمال وقوفه على ربّه المقتضي عدم تحرّكه، أمّا قياسه بالآية الشريفة فمحلّ نظر إذ الآية على تقدير كونها بالوقف جاءت بروايةٍ ناصةٍ على هذا الأمر، أمّا هنا فلا نصوصيّة فيكون الأمر محتملاً، وهذا الاحتمال بعيدٌ جدّاً إذ الأصل على خلافه.

أو قل: لما جاء في الآية كلمة ربّه وجاء الإسكان والوقف بروايةٍ آمنا بها، لكن أصل مجيئها في الخطبة يعدّ مشكوكاً على الوقف فربّما للوقف على الحرف الأخير والعرب لا تقف على متحرّكٍ عادةً.

أمّا باقي ألفاظ الخطبة الشريفة إلى قوله (عليه السلام): «أَرَى تُرَاثِي نَهْباً».

فاليد الجذاء هي اليد المقطوعة وقصد بها الأمير قلّة الناصر وضعف المناصر.

أمّا الطخية فهي قطعة من الغيم والسحاب تسبب ظلمةً يعمى فيها كلّ مبصر.

وهاتا بمعنى هذه، والهاء تنبيهيّة والتاء للإشارة ومعنى (تا) ذي، وأحجى بمعنى الأولويّة، والشجى ما اعترض في الحلق يمنعه التكلّم.

---

(١) شرح النهج للمعتزلي ١: ١٢٢.

أمّا قوله: «وَ فِي الْعَيْنِ قَذىً» أي: صبرت على مضضٍ كما يصبر الأرمد.

وقوله: «أَرَى تُرَاثِي نَهْباً» فيه إشارة واضحة إلى أنَّ الأمر الذي قال عنه نهباً هو تراثه وخلافته بدليل إضافة التراث إلى ياء المتكلّمين فيكون تراثي بمعنى خلافتي لا أن يكنّي عن الخلافة بالتراث كما ذهب المعتزلي(١).

تذييلٌ

قال المعتزلي: بيّنوا لنا ما عندكم في هذا الكلام؟ أليس صريحه دالّاً على تظليم القوم ونسبتهم إلى اغتصاب الأمر! فما قولكم في ذلك؟ إن حكمتم عليهم بذلك فقد طعنتم فيهم، وإن لم تحكموا عليهم بذلك فقد طعنتم في المتظلّم المتكلّم عليهم!

قيل: أمّا الإماميّة من الشيعة فتجري هذه الألفاظ على ظواهرها، وتذهب إلى أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) نصَّ على أمير المؤمنين (عليه السلام)، وأنّه غُصب حقّه.

وأما أصحابنا رحمهم الله؛ فلهم أن يقولوا: إنّه لمّا كان أمير المؤمنين (عليه السلام) هو الأفضل والأحقّ، وعدل عنه إلى منْ لا يساويه في فضل، ولا يوازيه في جهاد وعلم؛ ولا يماثله في سؤود وشرف – ساغ إطلاق هذا الألفاظ، وإن كان من وسم بالخلافة قبله عدلاً تقيّاً، وكانت بيعته بيعةً صحيحة؛ ألا ترى أنّ البلد قد يكون فيها فقيهان؛ أحدهما أعلم من الآخر بطبقاتٍ كثيرة، فيجعل السلطان الانقص علماً منهم

---

(١) شرح النهج للمعتزلي ١: ١٢٠.

قاضياً، فيتوجَّد الأعلم ويتألّم، وينفث أحياناً بالشكوى، ولا يكون ذلك طعناً في القاضي ولا تفسيقاً له، ولا حكماً منه بأنّه غير صالح، بل للعدول عن الأحقّ والأولى! وهذا أمر مركوز في طباع البشر، ومجبول في أصل الغريزة والفطرة؛ فأصحابنا رحمهم الله، لما أحسنوا الظنّ بالصحابة – وحملوا ما وقع منهم على وجه الصواب، وأنّهم نظروا إلى مصلحة الإسلام، وخافوا فتنةً لا تقتصر على ذهاب الخلافة فقط، بل وتفضي إلى ذهاب النبوّة والملّة، فعدلوا عن الأفضل الأشرف الأحقّ، إلى فاضل آخر دونه، فعقدوا له – احتاجوا إلى تأويل هذه الألفاظ الصادرة عمَّن يعتقدونه في الجلالة والرفعة قريباً من منزلة النبوّة، فتأوّلوها بهذا التأويل، وحملوها على التألّم للعدول عن الأولى.

وليس هذا بأبعد من تأويل الإماميّة قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ﴾(١)، وقولهم: معنى (عصى) أنّه عدل عن الأوْلى، لأنّ الأمر بترك أكل الشجرة كان أمراً على سبيل الندب، فلمّا تركه آدم، كان تاركاً للأفضل والأولى، فسمي عاصياً باعتبار مخالفة الأوْلى، وحملوا (غوى) على (خاب) لا على الغواية بمعنى الضلال، ومعلوم أنّ تأويل كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) وحمله على أنّه شكا من تركهم الأوّلى أحسن من حمل قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ﴾ على أنّه ترك الأوْلى(٢).

هذا كلامه وهو مليء بالمناقضات والترهات وسنجيب على كلامه من أوّله

(١) سورة طه، الآية: ١٢١.

(٢) نهج البلاغة للمعتزلي ١: ١٢٢ ـ ١٢٣.

إلى آخره ولا نعمد إلى الآيات والروايات في شيء من ذلك.

نعم، سنشير إلى مسألتين لم يذكرها هو حتّى نفي بالتزامنا المتقدّم وأمّا الرد فنقول:

ضع يدك أوّلاً على عبارته حتّى نتسلسل بالرد والنقض عليه، والعبارة هي: أمّا الاماميّة من الشيعة فتجري هذه الألفاظ على ظواهرها...[١]

فهو يعترف بأنَّ ظواهر الألفاظ تدلّ على ما ذهبنا إليه فبقي عليه أن يخرج من ذلك الظاهر بظاهر مثله أو يقينٍ بحياله.

وما ذكره من دليلٍ يبتني على أمرين:

١- حسن الظن بالصحابة.

٢- خوف الصحابة من الفتنة.

ولماذا لم يذكر مستنداً للصحابة من آية أو رواية؟

ربما لما ستعرفه من أنّه لا يمكن أن يعلن التزامه بها لمخالفة شيخيه وعدم عملهما بها، الأمر الذي يعني عدم حجيّة كبراها وصغراها.

فنقول والله المستعان:

أمّا قولك (حسن الظنّ بالصحابة) فهو يعتمد على أمور:

١- عدم صدور الخطأ من الصحابة.

---

(١) المصدر المتقدم.

٢- إتفاق الصحابة.

٣- عدم إمكان الترجيح عند الخلاف.

٤- مع القول بالترجيح، إلى من ستميل الكفّة.

أمّا النقطة الأوّلى فمثالبهم ملأت الخافقين وهي أكثر من أن يحصيها كتاب وينبغي الرجوع فيها إلى كتب المؤلّفة في المثالب.

أمّا النقطة الثانية وهي وجود اتفاقهم فهو غير موجود بخلاف عليٍّ وغيره من الصحابة كأبي ذر وسلمان المحمدي وغيرهم.

أمّا النقطة الثالثة والرابعة فتقتضي عدم الترجيح للمنازعة في أمرها والترجيح لابدَّ أن يكون بمرجّح والمرجّحات كلّها مع عليٍّ لسبقهم بالإيمان ولمناصرة النبيَّ حيّاً وميّتاً[1].

وغير ذلك كثيرٌ، وينبغي الرجوع إلى مناقبه الشريفة المدوّنة في كتب المناقب.

أمّا قولك (خوف الصحابة من الفتنة) فنقول في ذلك:

أمّا الفتنة فهم الذين أسّسوها ويشهد بذلك: قضيّة الزهراء (عليها السلام) وما جرى عليها ابتداءً من منعها إرثها وانتهاءً إلى كسر ضلعها وكسر بابها حتى روي ما جاء عنها:

(١) أشرت بقولي إلى ما حدث حين وفاة النبيّ (صلّى الله عليه وآله).

قُل للمغيّب تحتَ أطباقِ الثّرى — إن كنتَ تسمعُ صَرخَتي وَندائِيا
صبّت عَليّ مَصائبٌ لو أنّها — صُبّت عَلى الأيّام صِرنَ لياليا
قَد كنتُ ذاتَ حِمى بظلِّ محمّدٍ — لا أخشَ مِن ضيمٍ وكان جماليا
فَاليومَ أخشعُ لِلذليل وأتّقي — ضَيمي وَأدفع ظالِمي بِردائيا
فَإذا بَكَت قمريّة في ليلها — شَجناً عَلى غصنٍ بكيتُ صباحِيا
فَلأجعلنّ الحزنَ بَعدكَ مُؤنسي — وَلأجعلنّ الدمعَ فيك وِشاحيا
ماذا عَلى مَن شمّ تُربة أحمدٍ — أن لا يشمّ مَدى الزمان غَواليا[1]

وهذه تكفّل بها الشيخان حتّى أنَّ الأوّل لمّا أحسّ بخطأه[2] رجع إلى الزهراء (عليها السلام) مستسمحاً فلم تسامحهُ وذهبت إلى ربّها واجدةً عليه.

وهذا المعنى موجود في كتبهم ولا ندّعيه.

وأمّا الثاني فاستمر في غيّه ولم يراع حرمةً للمصطفى في ابنته (عليها السلام).

والقضية الأخرى تنصيب عثمان الثالث ويكفي شاهداً عليها طريقة قتله التي أطاحت بعرشه.

والشواهد كثر واكتفينا بذلك كي لا نخرج عن أصل البحث.

والعجب كلّ العجب ممّا قاله المعتزلي حيث ادّعى أنّه أمرٌ مركوزٌ في طباع

---

(١) مناقب آل أبي طالب، لابن شهر اشوب ١: ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٢) يمكن الرجوع إلى ما روته العامّة فقط.

البشر ومجبولٌ في أصل الغريزة والفطرة.

فهو لم يلتفت إلى تنصيب أبي بكر لعمر وجعل عمر الأمر في ستّةٍ وأختار بعد الستّة واحداً على ما سيثبت في نهاية البحث.

وهل عادوا إلى فطرتهم وجبلتهم التي ذكرها المعتزلي؟

مالكم كيف تحكمون؟

أما قولك: (وليس هذا بأبعد من تأويل الامامية قوله تعالى ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ...﴾[1].

فهو غريب حيث إنَّه لم يفهم مراد الإماميّة، ومرادهم:

إنَّ الدليل تارةً يسوقنا إلى القطع وأخرى إلى الظنّ، وعصمة الأنبياء قامت عليها أدلّة قطعيّة فينبغي أن نحتفظ بذلك إلى مجيء الدليل الآخر الذي يناقض قطعنا أو ظننّا.

فعندما جاء القرآن وهو ممّا نقطع بصدوره ولا يمكن القطع بمضمونه غالباً، وعارض القطع بالنتيجة المتقدّمة وهي (عصمة الأنبياء) فوجب علينا عدم الاعتناء بظهور القرآن الأوّلي والذهاب إلى معنى يجامع عصمة الأنبياء وهو (خاب).

أمّا هذا فغير موجودٍ وقد تقدّم قبل قليل صدور الخطأ والذنوب من الصحابة فضلاً عن عدم اتفاقهم الأمر الذي يجعلنا متمسّكين بظاهر اللفظ ولا نعدل عنه أبداً.

---

(١) المصدر المتقدّم.

ثُمَّ هب أنَّه كما قلت أما كان الحريّ بك العدول هنا وهناك أو عدم عدولك هناك كما هنا[١].

فقولك بالعدول هنا وعدم العدول هناك يخالف التحقيق والتدقيق ويجعلك في موضع تهمةٍ.

ومنه ظهر لك القول في: «أَرْتَئِي بَيْنَ أَنْ أَصُولَ» فإنّه قال: فيجوز أن يكون لم يعن به صيال الحرب بل صيال الجدل والمناظرة.

(١) إشارة إلى مطلب عصمة الأنبياء.

قوله (عليه السلام): «حَتَّى مَضَى الْأَوَّلُ لِسَبِيلِهِ فَأَدْلَى بِهَا إِلَى ابْنِ الْخَطَّاب بَعْدَهُ»

قال البحراني: حتّى مضى الأوّل لسبيله فأدلى بها إلى فلانٍ بعده، أراد بالأوّل أبا بكر وبفلان عمر، وأشار بالإدلاء إلى نصّ أبي بكر على أنْ يكون عمر هو الخليفة بعده، ومضيّه لسبيله انتقاله إلى دار الآخرة، وسلوكه السبيل الذي لابدّ منه لكلّ إنسان[1].

وقال الكيذري: أي: ألقاها إليه، وأرسلها إلى جهته من قولهم؛ أدليت الدلو إذا ألقيتها إلى البئر، ومنه أدلى الرجل بحجّته[2].

إلّا أنَّ بعض المحقّقين لم يرتض هذا القول فإنّه قال: أدلى بها: قال أكثرهم: معناه أنّه أرسله إلى فلانٍ، من أدلى دلوه، وليس كذلك فإنَّ الادلاء هنا من أدلى بماله إلى الحاكم: أي: دفعه إليه رشوة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾ ومعناه على هذه: أنَّ استخلافه إيّاه كان مصانعةً على البيعة له أيّاه من قبله، وهذا معنى نفيس جدّاً يلتفت له من تدرّب بعلم التواريخ واللغة[3].

ويمكن أن يضاف إلى الأخير أنّه عدّاه إلى مفعوله بحرف الجر وهذا إنّما يكون فيما إذا استعملت أدلى بنحو الاستعارة ومع عدمه يحمل على المعنى

---

(١) شرح نهج البلاغة للبحراني ١: ٢٥٦.

(٢) حدائق الحقائق للكيذري ١: ١٦٠.

(٣) شرح نهج البلاغة للمحقّق من القرن الثامن ٦٠.

الحقيقي.

فتقول في الأوّل: أدلى فلانٌ دلوه.

وتقول في الثاني كما قال تعالى: ﴿وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾.

ويؤيّد هذا أيضاً ما قاله المعتزلي[1].

ومما يؤيّد ما قاله المتأخر (عليه السلام): «**فَيَا عَجَباً بَيْنَا هُوَ يَسْتَقِيلُهَا فِي حَيَاتِهِ إِذْ عَقَدَهَا لِآخَرَ بَعْدَ وَفَاتِهِ**»، فافهمه جيّداً.

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ١: ١٢٧.

قال الإمام (عليه السلام): ثُمَّ تَمَثَّلَ بِقَوْلِ الْأَعْشَى

شَتّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيّانَ أَخِي جَابِرِ

هنا أقوال ذكروها، ولكن سأكتفي بنقل كلام الشارح المحقّق لأنّي أراه قد جمع بين أغلبها، فقال: إختلف الشارحون في بيان تمثّله (عليه السلام) بقول الأعشى على أقوال ثلاثة، ولكن إنّما يتبيّن البيت بتحقيق أوّلاً، وإن لم يكن موضعه، لكنّ الضرورة تجوّز ما لا يجوز.

إعلم أنّ قائل هذا البيت الأعشى واسمه ميمون بن جندل من بني قيس أنشأ قصيدة، يمدح بها عامراً، ويهجو علقمة، منها هذا البيت، وكان حيّان وجابر أخوي ابنى السمير بن عمرو من بني حنيفة، وكان حيّان رجلاً عظيم الشأن، صاحب حصن باليمامة، سيّداً مطاعاً ينادمه الأعشى مصوناً من مشاقّ السفر وكآبة المنقلب، لأنّه لعامّة تنعّمه لا يسافر أبداً، وكان جابر أخوه رجلاً دنيّاً خسيساً ممّن يعرف بإخوة حيّان لا لمن كان يعرف بإخوته.

فمعنى البيت: أنّ يوم حيّان كان يوم نعمة مصفّاة عن كدورة التعب والنصب، ويومه على كورها كان يوم اضطراب لا قرار فيه وتعب لا راحة فيه، وقيل: معناه أنّ يوم حيّان كان يوم نعمة مكدّرة بوجود جابر، ولكن كان مع البؤس راحة، ويومه على كورها كان يوم أتعاب مشاقّ السفر ومكائده، وركوب الناقة، وزحمة السير.

وحيّان وزير النعمان بن منذر كان محسناً إلى الأعشى، ويروى أنّ حيّان عتب

على الأعشى، حيث عرّفه بأخيه جابر وقال: أتعرّفني بإخوة، فأعذر إليه الأعشى بأنّ القافية قد ساقته إلى ذلك، فلم يقبل عذره، وإذا عرفت معناه فنقول:

قال السيد المرتضى: أراد بذلك أنّ القوم لمّا فازوا بمآربهم، وظفروا بمطالبهم، وحصل ما كان منتهى أمانيّهم، وهو (عليه السلام) في ذلك كلّه محق في حقّه، مكد في نصيبه، كان بين حالهم وحاله بون بعيد واختلاف شديد، واستعار لفظ اليومين وكنّى بهما عن حالهم وحاله، وشبّه حالهم بيوم حيّان.

ووجه الشبه: اشتراكهما في الاشتمال على حصول المطالب والفز بالمآرب وخفض العيش والدعة، وهو عقني، وشبّه حاله (عليه السلام) بيومه على كور الناقة، ووجه الشبه: اشتراكهما في الاشتمال على المتاعب والمضائق والغصّة والتعب.

قيل: إنّه (عليه السلام) كنّى بهما عن اليوم الذي كان مع رسول الله (صلى الله عليه وآله)، واليوم الذي فارق رسول الله عنهم وهو معهم، ووجه المشابهة: ما اشتمل عليه يوم الرسول ويوم حيّان على المسارّ والراحة والاستلذاذ بالملاذّ الشهيّة الجسيمة، وما اشتمل عليه يوم المفارقة ويومه على كورها على المشقّة والتعب، وهو جيّد.

قيل: شبه تباعد ما بين اليومين؛ يوم الاستقالة ويوم الاستنابة، بتباعد ما بين اليومين، ووجه المشابهة ما ذكرنا وإن كان فيه بعد، قلت: ويحتمل أن يكون (عليه السلام) شبّه يوم عهده مع رسول الله ومصاحبتهم بيوم حيّان مع وجود جابر، ووجه المشابهة: أنّ صحبة رسول الله (صلى الله عليه وآله) قد جبرت ما أصابه من مصاحبتهم، كما جبر منادمة حيّان ما أصابه من صحبة جابر.

وشبّه يوم المفارقة رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) بيومه على كورها، ووجه المشابهة: أنّ مصاحبتهم عند المفارقة مستلزمة للبؤس بلا راحة، وللمتاعب بلا مطالب، يعني لمحض المشقّة، كما أنّ يومه على كورها مشتمل على محض التعب والنصب، وهو جيّد[1].

ويمكن أن يلاحظ على كلامه:

١- ليس هناك فرقٌ بين الذي قلته أخيراً وبين ما نسبته في القول الثاني إلّا بعض الألفاظ التي لا تؤثّر على أصل المعنى.

٢- نستبعد جدّاً أن يشبّه أمير المؤمنين نفسه الشريفة بهؤلاء مهما كانوا.

٣- قلنا قبل قليل بمصانعةِ الأوّل للثاني حيث أدلى بها إليه لما فعله الثاني للأوّل من تثبيته فكانت الخلافة هي الجزاء.

وبعد هذا الادلاء أعقب الامام كلامه يصف ما جرى حيث إنَّ الأوّل لم يستطع عليها – كما سيجيء – فكيف استطاع أن يعطيها لغيره.

ولذا قال (عَلَيْهِ السَّلَامُ): «**شَتَّانَ مَا...**».

فهو أراد بذلك أن يصف بعد اليومين ببعد الفعلين.

ولمّا كان (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لا يمكنه الاعتماد على البيت ذكر قائلاً: «**فَيَا عَجباً...**».

٤- نستبعد جدّاً أن يكون تمثيله (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بالبيت للتباعد بينه وبين القوم قبل أنْ يكمل كلامه ويتم مرامه.

ومنه يظهر ما أفاده القطب والمعتزلي وغيرهما.

(١) شرح نهج البلاغة للمحقّق من القرن الثامن ٧٧ – ٧٩.

قال الإمام (عليه السلام):

«فَيَا عَجَباً بَيْنَا هُوَ يَسْتَقِيلُهَا فِي حَيَاتِهِ إِذْ عَقَدَهَا لِآخَرَ بَعْدَ وَفَاتِهِ»

قال الشيخ محمد عبده: رووا أنَّ أبا بكر قال بعد البيعة أقيلوني فلست بخيركم وأنكر الجمهور هذه الرواية عنه والمعروف عنه وليتكم ولست بخيركم[1].

وقال المعتزلي: وقد اختلف الرواة في هذه اللفظة، فكثير من الناس رواها: (أقيلوني فلست بخيركم)، ومن الناس من أنكر هذه اللفظة ولم يروها، وإنّما روى قوله: (وليتكم ولست بخيركم)، واحتجّ بذلك من لم يشترط الأفضليّة في الإمامة، ومن رواها اعتذر لأبي بكر فقال: إنّما قال: أقيلوني، ليثور ما في نفوس الناس من بيعته، ويخبر ما عندهم من ولايته، فيعلم مريدهم وكارههم، ومحبهم ومبغضهم؛ فلمّا رأى النفوس إليه ساكنة، والقلوب لبيعته مذعنة، استمرّ على امارته، وحكم حكم الخلفاء في رعيته، ولم يكن منكراً منه أن يعهد إلى من استصلحه لخلافته[2].

إذن لدينا مطلبان:

أحدهما: ما نسباه إلى الجمهور.

ثانيهما: تخريج قول أبي بكر على غير ظاهره.

أمّا عن الأوّل فنقول: كان ينبغي عليهما التصديق بصدور أصل الاستقالة وإن

---

(١) نهج البلاغة شرح الشيخ محمد عبده ١: ٣٦.

(٢) نهج البلاغة المعتزلي ١: ١٣١.

أمكنهما انكار الحديث أو تنزيله على المشكوك في أمره.

والدليل عليه قول الإمام (عليه السلام):«**فَيَا عَجَباً بَيْنَا هُوَ يَسْتَقِيلُهَا فِي حَيَاتِهِ إِذْ عَقَدَهَا لِآخَرَ بَعْدَ وَفَاتِهِ**».

وهذا صالحٌ للردّ على الثاني كما ستسمعه.

أمّا الثاني فأقصى ما يمكن تصوّره في المقام عدم صدور ذلك الحديث منه.

وهب أنّه غير صادر منه هذا الحديث ألا يكفي حديث الإمام (عليه السلام) إذ قال: «**فَيَا عَجَباً بَيْنَا هُوَ يَسْتَقِيلُهَا فِي حَيَاتِهِ إِذْ عَقَدَهَا لِآخَرَ بَعْدَ وَفَاتِهِ**».

أما قول المعتزلي الناسب إليهم من الاعتذار المزعوم فلا يمكن قبوله؛ لأنَّ الأمر حينئذٍ يدور بين قرينتين احداهما قائلة بالثبوت وهي قول الإمام (عليه السلام) المتقدّم، والثانية الحاملة كلامه على الاختبار، فتكون النتيجة الحكم عليهما بالسقوط عن الاعتبار، ونتمسك بكلام أبي بكر الظاهر بالاستقالة.

وهذا الكلام كله على الاعتداد بمثل هذا الاحتمال الذي لا يقاوم ظهور كلامه.

فعندئذٍ يرجع إليه، ولا تسمع دعوى الاختبار ما لم تصل إلى الظهور الذي يعارضه ظهور قول الامام أيضاً في الاستقالة.

وبالجملة فالاستقالة عن الحكم صدر منه على القول بعدم وجود مثل هذه الرواية فإنَّ لنا كلام الإمام (عليه السلام)، وعلى القول بوجودها بمحل التعارض فتبقى الرواية بغير صارف.

قال (عليه السلام): «لَشَدَّ مَا تَشَطَّرَا ضَرْعَيْهَا»

أختلف في اللام الداخلة على «شَدَّ» فبين من جعلها جواباً للقسم وبين من جعلها توكيديّةً.

وأهمل جلّ الشراح هذه اللام فلم تقع موضع عنايتهم وموقع اهتمامهم.

فذهب القطب الراوندي إلى كونها جواباً للقسم وإن اختزل الكلام اختزالاً فقال: ثُمَّ أقسم لشد ما تشطّرا...(١)

وذهب المحقّق البحراني إلى كون اللام توكيديّة، فقال: اللام للتأكيد وما مع الفعل بعدها في تقدير مصدر وهو فاعل شدّ، والجملة من تمام التعجب.

والحقّ مع القطب إذ اللام التوكيديّة هي نفس لام الابتداء وأخذ فيها دخولها على المضارع مفيدةً لصيّرورته بمعنى الحال.

والفعل ماضٍ كما لا يخفى.

نعم، قد تدخل على الماضي المقرون بقد على خلافٍ، وذلك لأنَّ (قد) تقرب الماضي من الحال كما قالوا.

أو الماضي المجرّد المتصرّف إلّا أنَّ الجمهور منعوا ذلك ولم يوافق عليه غير الكسائي والخليل.

---

(١) منهاج البراعة للراوندي ١: ١٢٥.

فيكون قول القطب أولى لأنَّه حسب المعايير اللغويّة المتّفق عليها.

هذا أوّلاً.

ثانياً: لا نوافقه – أي: المحقّق – على كونها من تمام التعجّب، بل لأنّه انتقل إلى مطلبٍ تأسيسيٍ جديد ولا يناسبه إلّا القسم وهو: أنَّ الأوّل لمّا صانع الثاني على الخلافة وكان الثاني مثبتاً للأوّل اشتركا في الظلم معاً والعدوان، فلا تقولنَّ هذا من صنيع الأوّل بل هو والآخر، وسيجزيان بما فعلاه وما حمّلا الأمة من تبعات إلى يوم القيامة.

وعلى ذلك دلّت الروايات الكثيرة فارجع إليها.

إن قلت: كيف ذهبت إلى التأسيس مع ما يظهر من كلامه (عليه السلام) أنّهما تشطّرا ضرعيها، أي: تقاسما الخلافة، فقصر كلامه عن انتفاعهما من الخلافة؟

قلت: هذا المعنى قد فرغ الإمام (عليه السلام) عنه عندما قال: «**تَقَمَّصَهَا**»، وقال: «**فَأَدْلَى بِهَا**»، ولا يتصوّر التقمّص والإدلاء إلى الثاني إلّا بعد حصول الفائدة منها سواء كانت مادّيةً أم معنويّةً أو دنيويّةً أم آخرويّةً.

فلا عود للإمام (عليه السلام) إليه مقسماً.

فيكون المعنى ما قلناه: إنَّهما قد اشتركا في الجرم والظلم وأسّسا له.

قال (عليه السلام): «فَصَيَّرَهَا فِي حَوْزَةٍ خَشْنَاءَ يَغْلُظُ كَلْمُهَا وَيَخْشُنُ مَسُّهَا وَيَكْثُرُ الْعِثَارُ فِيهَا وَالِاعْتِذَارُ مِنْهَا»

قال ابن أبي الحديد: قوله (عليه السلام): (فجعلها في حوزة خشناء)، أي في جهة صعبة المرام، شديدة الشكيمة، والكلمْ: الجرح.

وقوله: «**يَغْلُظُ**»، من الناس منْ قال: كيف قال: «**يَغْلُظُ كَلْمُهَا**»، والكلْم لا يوصف بالغلظ! وهذا قلّة فهمٍ بالفصاحة، ألا ترى كيف وصف الله سبحانه العذاب بالغلظ، فقال: ﴿وَنَجَّيْنَاهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ أي متضاعف، لأنَّ الغليظ من الأجسام هو ما كثف وجسم، فكان أجزاؤه وجواهره متضاعفة، فلمّا كان العذاب – أعاذنا الله منه – متضاعفاً، سمي غليظاً؛ وكذلك الجرح إذا أمعن وعمق، فكأنّه قد تضاعف وصار جروحاً، فسمي غليظاً.

إن قيل: قد قال (عليه السلام) «**فِي حَوْزَةٍ خَشْنَاءَ**» فوصفها بالخشونة، فكيف أعاد ذكر الخشونة ثانية فقال؛ «**يَخْشُنُ مَسُّهَا**»!

قيل: الاعتبار مختلف؛ لأنَّ مراده بقوله: «**فِي حَوْزَةٍ خَشْنَاءَ**» أي لا ينال ما عندها ولا يرام، يقال: إنّ فلاناً لخشن الجانب ووعر الجانب، ومراده بقوله: «**يَخْشُنُ مَسُّهَا**»، أي تؤذي وتضرّ وتنكيء منْ يمسّها؛ يصف جفاء أخلاق الوالي المذكور ونفور طبعه وشدّة بادرته.

قوله (عليه السلام): «**وَ يَكْثُرُ الْعِثَارُ فِيهَا وَ الِاعْتِذَارُ مِنْهَا**»، يقال: ليست هذه الجهة جدداً مهيعاً، بل هي كطريق الحجارة، لا يزال الماشي فيه عاثراً.

وأمّا «**مِنْهَا**» في قوله (عليه السلام): «**وَ الِاعْتِذَارُ مِنْهَا**»، فيمكن أن تكون (مِنْ) على أصلها، يعني أنّ عمر كان كثيراً ما يحكم بالأمر ثم ينقضه، ويفتي بالفتيا ثُمَّ يرجع عنها، ويعتذر ممّا أفتى أوّلاً، ويمكن أن تكون (من) هاهنا للتعليل والسببيّة، أي: ويكثر اعتذار الناس عن أفعالهم وحركاتهم لأجلها، قال:

أمِنْ رسم دارٍ مربعٌ ومصيف لعينيك من ماء الشؤون وكيف!

أي لأجل أن رسم المربع والمصيف هذه الدار وكف دمع عينيك[1].

وقول المعتزلي في «**مِنْهَا**» غريب إذ مع اعترافه بالأصل في (من) جعلها دائرةً دور الإمكان، مع أنَّ اللازم تنزيل الكلام على ظاهره وأصله إلّا أن يثبت الخلاف.

ولا يمكن ثبوت الخلاف إلّا عن طريق القرينة الصارفة عن معنى (من) الأصلي إلى معنى الآخر.

وهو واضحٌ.

ثُمَّ أليس السياق محكّماً فهو (عليه السلام) يتكلّم عن أخلاق الثاني الذميمة، فكيف حوّل كلامه من دون محوّلٍ؟.

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ١: ١٣٢.

قال (عليه السلام): «فَصَاحِبُهَا كَرَاكِبِ الصَّعْبَةِ إِنْ أَشْنَقَ لَهَا خَرَمَ وَإِنْ أَسْلَسَ لَهَا تَقَحَّمَ فَمُنِيَ النَّاسُ لَعَمْرُ اللَّهِ بِخَبْطٍ وَشِمَاسٍ وَتَلَوُّنٍ وَاعْتِرَاضٍ فَصَبَرْتُ عَلَى طُولِ الْمُدَّةِ وَشِدَّةِ الْمِحْنَةِ»

قال الراوندي: شبّه ذلك براكب الصعبة التي ما ذلّلت ولا ريضت، فهي بين خطبين: إن أرخى لها الزمام توجّهت به حيث شاءت حتى توقعه في المهالك، وإن ضيّق عليها الشناق خرق أنفها، لأنَّ الزمام يتّصل بالأنف، فإذا والى بين جذبه لشدّة امساكه خرقه.

فبلي الناس بخبط، وهو السير على غير جادة، وحلف على ذلك ببقاء الله.

والشماس: النفار، والتلون: التقلب والتبدل.

والاعتراض: نوع من التغير، وترك لزوم القصد وجادة الطريق، وقيل: أي كانوا يعترضون علي في أفعالي.

ثُمَّ ذكر شدّة محنته وصبره بطول مدة عمر الثاني(١).

قال (عليه السلام): «**حَتَّى إِذَا مَضَى لِسَبِيلِهِ جَعَلَهَا فِي سِتَّةٍ زَعَمَ أَنِّي أَحَدُهُمْ**».

والخمسة غير الإمام عليٍّ هم:

١- عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد بن الحارث بن زهرة بن

(١) منهاج البراعة ١: ١٢٦.

كلاب[١].

٢- سعد بن أبي وقاص بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن مرّة[٢].

٣- عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي[٣].

٤- طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرّة[٤].

٥- الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي[٥].

والزعم وإن كان يعطي معنى الشك أو الكذب لكنّه هنا بمعنى الكذب سواء فسرناه بما يخالف الاعتقاد أو فسرناه بما يخالف الواقع.

بل لا يمكن تفسيره بما ينسجم مع الشكّ حيث إنَّ الثاني لم يكن يشكّ في قدرات أبي الحسن (عليه السلام) حيث ينقل المعتزلي أنّه أقبل عمر على علي (عليه السلام) فقال: لله أنت لولا دعابة فيك! أما والله لئن وليتهم لتحملنّهم على الحق الواضح، والمحجّة

---

(١) طبقات ابن سعد ٣: ١١٥.

(٢) طبقات ابن سعد ٣: ١٢٧.

(٣) طبقات ابن سعد ٣: ٥١.

(٤) طبقات ابن سعد ٣: ١٩٦.

(٥) مروج الذهب للمسعودي ٢: ١٧٢.

البيضاء[١].

وقول عمر للإمام فيه من الظلم ما اعتاده، ومن الكذب ما تعوده، إذ يقول أمير الحق والصدق (عليه السلام) لعمرو بن العاص: عجباً لابن النابغة! يزعم لأهل الشام أنّ فيّ دعابةً، وإنّي امرؤٌ تلعابه: أعافس وأمارس! لقد قال باطلاً، ونطق آثماً.

أما — وشر القول الكذب — إنّه ليقول فيكذب، ويعد فيخلف، ويُسأل فيبخل، ويَسأل فيحلف، ويخون العهد، ويقطع الإل؛ فإذا كان عند الحرب فأيّ زاجرٍ وآمرٍ هو! ما لم تأخذ السيوف مآخذها، فإذا كان ذلك أكبر مكيدته أن يمنح القوم سبّته.

أما والله إنّي ليمنعني من اللعب ذكر الموت، وإنّه ليمنعه من قول الحقّ نسيان الآخرة، إنّه لم يبايع معاوية حتّى شرط له أن يؤتيه أتيّةً، ويرضخ له على ترك الدين رضيخةً[٢].

إضافة إلى الجعل الذي ينافيه الشكّ.

ومن هذه الخطبة قد تبيّن لك معنى زعم أيضاً.

---

(١) شرح النهج للمعتزلي ١: ١٤٥.

(٢) نهج البلاغة، تحقيق: الشيخ بهجت العطّار ١٤٦.

قال (عليه السلام): «فَيَا لَلَّهِ وَلِلشُّورَى مَتَى اعْتَرَضَ الرَّيْبُ فِيَّ مَعَ الْأَوَّلِ مِنْهُمْ حَتَّى صِرْتُ أُقْرَنُ إِلَى هَذِهِ النَّظَائِرِ»

قال المعتزلي: إنَّ عمر لما طُعن جعل الخلافة في ستّة، هو (عليه السلام) أحدهم، ثُمَّ تعجّب من ذلك، فقال: متى اعترض الشك فيَّ مع أبي بكر، حتى أقرن بسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف وأمثالها! لكنّي طلبت الأمر وهو موسوم بالأصاغر منهم، كما طلبته أولاً وهو موسوم بأكابرهم؛ أي هو حقّي فلا أستنكف من طلبه، إن كان المنازع فيه جليل القدر أو صغير المنزلة[1].

وفيه: لا يمكن المصير إلى كونه جليل القدر بعد الذي عرفته من هناته، إضافة إلى عدم الدال على ذلك من لفظٍ أو قرينةٍ.

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ١: ١٤٣.

قال (عليه السلام): «وَلَكِنِّي أَسْفَفْتُ إِذْ أَسَفُّوا وَطِرْتُ إِذْ طَارُوا فَصَغَى رَجُلٌ لِضِغْنِهِ وَمَالَ الْآخَرُ لِصِهْرِهِ مَعَ هَنٍ وَهَنٍ»

قبل الحديث عن عثمان وعن كيفيّة حصوله على الخلافة لابدّ أن ننظر قليلاً في أفاعيله حتّى نعلم المؤامرة وحجمها وكيف أعدت وكيف عادت إلى بني أميّة عن طريق ولدهم عثمان!!؟

قال المعتزلي: لمّا احتُضر أبو بكر، قال للكاتب اكتب: هذا ما عهد عبد الله بن عثمان، آخر عهده بالدنيا وأوّل عهده بالآخرة، في الساعة التي يبر فيها الفاجر، ويسلم فيها الكافر ثُمَّ أغمى عليه فكتب الكاتب: عمر بن الخطاب، ثُمَّ أفاق أبو بكر، فقال: اقرأ ما كتبت، فقرأ وذكر اسم عمر، فقال: أنّى لك هذا! قال: ما كنت لتعدوه، فقال: أصبت[١].

ثُمَّ قال المعتزلي: أحضر أبو بكر عثمان – وهو يجود بنفسه – فأمره أن يكتب عهداً، وقال: اكتب: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما عهد عبد الله بن عثمان إلى المسلمين، أمّا بعد، ثُمَّ أغمى عليه؛ وكتب عثمان: قد استخلفت عليكم عمر بن الخطاب، وأفاق أبو بكر، فقال: اقرأ فقرأه، فكبّر أبو بكر وسرّ، وقال: أراك خفت أن يختلف الناس إن متّ في غشيتي! قال: نعم، قال: جزاك الله خيراً عن الإسلام وأهله،

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ١: ١٢٧.

ثُمَّ أتمَّ العهد، وأمر أن يُقرأ على الناس فقرئ عليهم[١].

ممّا يعني أنَّ عثمان كان كاتباً عند الأوّل، عارفاً بأحوال الخلافة وما يجري في الغرف المظلمة، ساعياً لتثبيت الثاني ممّهداً له طريقها.

ولمّا لم يكن عثمان ذا شأنٍ جعله الثاني في ضمن الستة موسّطاً ابن عوف إذ قال: فانظر إلى الثلاثة التي فيها عبد الرحمن[٢].

فبغض النظر عن الذي صغا أهو سعدٌ أم طلحةٌ فقد صيّرها الثاني إلى جانب عبد الرحمن بن عوف وبقي معه عليٌّ (عليه السلام) وعثمان.

فقال عبد الرحمن: أشهدكم أنّني قد أخرجت نفسي من الخلافة على أنْ أختار أحدهما، فأمسكا، فبدأ بعليٍّ (عليه السلام)، وقال له: أبايعك على كتاب الله، وسنة رسول الله، وسيرة الشيخين: أبي بكر وعمر، فقال: بل على كتاب الله وسنّة رسوله واجتهاد رأيي، فعدل عنه إلى عثمان، فعرض ذلك عليه، فقال: نعم، فعاد إلى عليّ (عليه السلام)، فأعاد قوله؛ فعل ذلك عبد الرحمن ثلاثاً، فلمّا رأى أنّ علياً غير راجع عمّا قاله، وأنَّ عثمان ينعم له بالإجابة، صفق على يد عثمان، وقال: السلام عليك يا أمير المؤمنين[٣].

فالثاني وأقصد به عمر قد ضمنها لعثمان ما دام ابن عوف موجوداً لأنَّ الأمر

---

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ١: ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٢) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ١: ١٤٦.

(٣) شرح النهج للمعتزلي ١: ١٤٦ ـ ١٤٧.

يـدور بـين ثلاثـةٍ يعلـم بإصـرار اثنـين منهمـا علـى التـولّي وميـل الثالـث إلـى الثالـث (عثمان).

وليس كلّ الميل للمصاهرة كما جاء في نصّ الخطبة إنّما هناك من الأمـور مـا لم يفصح عنها (عليه السلام) وأشار إليها بـ«هَنٍ وَ هَنٍ».

ومن ضمن تلك الأمور ما نسبه المعتزلي إلـى أميـر المـؤمنين: إنَّ علياً (عليه السلام) قال لـه (ابـن عـوف): والله مـا فعلتهـا إلّـا لأنّـك رجـوت منـه مـا رجـا صـاحبكما مـن صاحبه[1].

وهكذا أسدل الستار عن الخلافة، وارجعت القهقرى إلى بني أميّة الذين عاثوا في الأرض فساداً.

ومن الغريب ما رواه المعتزلي إذ لم يعقّب: ثُمَّ أقبل علـى عثمـان، فقـال: هيهـاً إليك! كأنّي بك قد قلدتك قريش هذا الأمر لحبها إياك، فحملت بني أمية وبني معيط على رقاب الناس، وآثرهم بالفيء، فسارت إليك عصابة من ذؤبان العرب، فـذبحوك على فراشك ذبحاً، والله لئن فعلوا لتفعلنّ، ولئن فعلت ليفعلن، ثُمَّ أخذ بناصيته، فقـال: فإذا كان ذلك فاذكر قولي؛ فإنه كائن.

ذكر هذا الخبر كلّه شيخنا أبو عثمان فـي كتـاب (السـفيانية)، وذكـره جماعـة

(١) شرح النهج للمعتزلي ١: ١٤٧.

غيره في باب فراسة عمر[١].

وكذا قوله: وصحّت فيه فراسة عمر فإنّه اوطأ بني أميّة رقاب الناس[٢].

أقول: ها أنت تنظر في فراسته!! ومع ذلك رشّحه لزعامة أمور المسلمين فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وكذلك ما رواه المعتزلي أيضاً في ما يخصّ معاوية: سمعت عمر بن الخطاب يقول لأهل الشورى: إنّكم إن تعاونتم وتوازرتم وتناصحتم أكلتموها وأولادكم، وإن تحاسدتم وتقاعدتم وتدابرتم وتباغضتم، غلبكم على هذا الأمر معاوية بن أبي سفيان، وكان معاوية حينئذٍ أمير الشام[٣].

وكان معاوية قد تقلّد زمام أمور الشام في عهد عمر مع علم عمر بطمعه بالخلافة وتصديه للرياسة ولم يكن أهلاً لأن يقود نفسه فضلاً عن قيادة الأمّة.

هذا، والرجل الصاغي لضغنه هو سعد بن أبي الوقاص على مختار الجمهور وليس طلحة على ما اختاره المعتزلي في ردّه على القطب الراوندي[٤].

نعم، ما قاله المعتزلي صحيح فإنّ أبا وقاص لم يمت حتف أنفه.

ولكن الضغينة مشتركةٌ بين سعد وطلحة فإنّ طلحة وإن كان تيميّاً لكنّ سعداً

---

(١) شرح النهج للمعتزلي ١: ١٤٥.

(٢) شرح النهج للمعتزلي ١: ١٥٣.

(٣) شرح النهج للمعتزلي ١: ١٤٥.

(٤) شرح النهج للمعتزلي ١: ١٤٧.

قتل الأمير أخواله خصوصاً مع ملاحظة ما رواه الطبري بأنّ طلحة لم يكن موجوداً[١].

نعم، الأخير لا يمكن الحكم باستقامته لأنَّ الأمير قال: «**جَعَلَهَا فِي سِتَّة**».

فيمكن أنْ يكون غائباً عن مجلسهم وقد عهد الثاني حضوره أو علّق رأي طلحة على مجيئه.

ولا يمكن الايمان برواية الطبري إذ عدّ خمسةً.

أضف إلى ذلك كلّه ما قاله عمر: إنّما صاحب مقنب من هذه المقانب، تقاتل به، وصاحب قنص وقوس وأسهم، وما زهرة والخلافة وأمور الناس[٢]

فلا يكون مجيئه إلّا تقويّةً للثالث على عليٍّ (عليه السلام).

(١) شرح النهج للمعتزلي ١: ١٤٨.

(٢) شرح النهج للمعتزلي ١: ١٤٥.

قال (عليه السلام): «إِلَى أَنْ قَامَ ثَالِثُ الْقَوْمِ نَافِجاً حِضْنَيْهِ بَيْنَ نَثِيلِهِ وَمُعْتَلَفِهِ وَقَامَ مَعَهُ بَنُو أَبِيهِ يَخْضِمُونَ مَالَ اللَّهِ خَضْمَ الْإِبِلِ نِبْتَةَ الرَّبِيعِ إِلَى أَنِ انْتَكَثَ عَلَيْهِ فَتْلُهُ وَأَجْهَزَ عَلَيْهِ عَمَلُهُ وَانْكَبَّ بِهِ بَطْنُهُ»

قال المعتزلي: «نَافِجاً حِضْنَيْهِ»: رافعاً لهما، والحضن: ما بين الإبط والكشح، يقال للمتكبر: جاء نافجاً حضنيه، ويقال لمن امتلأ بطنه طعاماً: جاء نافجاً حضنيه، ومراده (عليه السلام) هذا الثاني، والنّثيل: الروث، والمتعلف: موضع العلف؛ يريد أنّ همّه الأكل والرجيع، وهذا من ممضّ الذم، وأشدُّ من قول الحطيئة الذي قيل: إنه أهجى بيت للعرب:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها وأقعد فإنّك أنت الطاعم الكاسي

والخضم: أكلٌ بكلِّ الفم، وضدّه القضم، وهو الأكل بأطراف الأسنان: وقيل: الخضم أكل الشيء الرَّطب، والقضم أكل الشيء اليابس؛ والمراد على التفسيرين لا يختلف، وهو أنّهم على قدم عظيمة من النَّهم وشدّة الأكل وامتلاء الأفواه، وقال أبو ذرّ رحمه الله تعالى عن بني أمية: يخضمون ونقضم، والموعد الله، والماضي (خضمت) بالكسر، ومثله قضمت.

والنِّبتة، بكسر النون كالنبات، تقول: نبت الرطب نباتاً ونبتة، وانتكث فتله: انتقض؛ وهذه استعارة، وأجهز عليه عمله: تمم قتله، يقال: أجهزت على الجريح، مثل

ذففت، إذا أتممت قتله وكبت به بطنته، كبا الجواد، إذا سقط لوجهه، والبطنة: الإسراف في الشبع[(١)].

قال القطب: الروث، من نثيله ومعتلفه أي بين الموضع الذي يروث فيه والموضع الذي يأكل منه[(٢)].

وقال المحقّق: الربيع: عند العرب ربيعان: ربيع الشهور وربيع الأزمنة، فربيع الشهور: شهران بعد صفر، ولا يقال فيه إلّا شهر ربيع الأول وشهر ربيع الآخر، وأمّا ربيع الأزمنة فربيعان: الربيع الأول: وهو الفصل الذي يأتي فيه النور، وهو ربيع الكلاء، وهو المراد هنا.

والربيع الثاني: هو الفصل الذي يدرك فيه الثمار، وجمع الربيع أربعاء وأربعة، مثل نصيب وأنصباء وأنصبة، والربيع أيضاً المطر في الربيع، يقول: منه ربعت الأرض فهي مربوعة، وأيضاً الجدول، وإضافة النبتة إليه قرينة معينة أنّ المراد ربيع الكلاء[(٣)].

هذا، وقوله (عليه السلام): «وَ قَامَ مَعَهُ بَنُو أَبِيهِ» يؤكّد ما ذهبنا إليه من ارجاع الأمر إليهم فبنو أبيه هم بنو أميّة الذين كانت أشهر صفاتهم التعدّي على بيت مال المسلمين وصرفه لهم وعدم الاكتراث بمال الله ورسوله.

---

(١) شرح النهج للمعتزلي ١: ١٥٢ ـ ١٥٣.

(٢) منهاج البراعة للراوندي ١: ١٢٨.

(٣) شرح نهج البلاغة للشارح المحقق ٦٦.

قال (عليه السلام): «فَمَا رَاعَنِي إِلَّا وَالنَّاسُ إِلَيَّ كَعُرْفِ الضَّبُعِ يَنْثَالُونَ عَلَيَّ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ حَتَّى لَقَدْ وُطِئَ الْحَسَنَانِ وَشُقَّ عِطْفَايَ مُجْتَمِعِينَ حَوْلِي كَرَبِيضَةِ الْغَنَمِ»

راعني تستعمل في الأمر المفاجئ ولذلك تعاقب مجيء إذ الفجائيّة في بعض الاستعمالات، وبه يندفع ما أفاده البيهقي من أنّه بمعنى خوّفني[1] إذ السياق لا يساعد عليه، وعرف الضبع يضرب به مثلاً في الازدحام.

و «**يَنْثَالُونَ**» يتتابعون عليه من كلّ صوب.

أمّا قوله: «**حَتَّى لَقَدْ وُطِئَ الْحَسَنَانِ وَ شُقَّ عِطْفَايَ مُجْتَمِعِينَ حَوْلِي كَرَبِيضَةِ الْغَنَمِ**».

فقد اختلف في «**الْحَسَنَانِ**» أهما الحسن والحسين (عليهما السلام) أم هما الإبهامان.

قال القطب: حتّى زحم علينا بحيث وطئ الحسن والحسين، والحسنان كناية عنهما، وغلب في التثنية اسم الكبير على الصغير، وقيل: هما ابهاما الرجلين[2].

أمّا المعتزلي فقال: هذا لا أعرفه[3].

لكن جاء عن ابن ميثم البحراني: وحكى السيّد المرتضى (رضوان الله عليه): أنّ أبا عمر محمد بن عبد الواحد غلام ثعلب روى في قوله (عليه السلام) «**وُطِئَ الْحَسَنَانِ**» أنّهما

---

(١) معارج نهج البلاغة، البهيقي ١: ٢٣٥.

(٢) منهاج البراعة للراوندي ١: ١٢٩.

(٣) شرح النهج للمعتزلي ١: ١٥٥.

الابهامان، وأنشد للشنفرى:

مهضومة الكشحين حزمان الحسن

وروي أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) إنّما كان يومئذٍ جالساً محتبياً، وهي جلسة رسول الله (صلى الله عليه وآله) المسمّاة بالقرفصاء، وهي جمع الركبتين وجمع الذيل، فلمّا اجتمعوا ليبايعوه زاحموه حتّى وطؤا ابهاميه وشقوا ذيله بالوطئ، ولم يعن الحسن والحسين (عليهما السلام)، وهما رجلان كاسر الحاضرين[١].

وكان المناسب للمعتزلي الإشارة إلى قيل الراوندي فإنّه يشعر بالتضعيف كما هو واضح.

فإن ثبت كون الحسنين بمعنى الإبهامين فنحن نختاره لأمور:

١- إنّه يتكلّم عن انثيال الناس عليه من كلّ جانب.

٢- إنّه عطف على قوله: (الحسنان) وشقّ عطفاي.

٣- كأنّه (عليه السلام) أراد أن يبيّن معنى ينثالون عليَّ من كلّ جانب فقال مفصلاً: **«حَتَّى لَقَدْ وُطِئَ الْحَسَنَانِ»**.

٤- كأنّه أراد أن يبيّن قوله (من كلّ جانبٍ) فأشار إلى (الحسنان) ومعنى ذلك مجيء الناس قبالته (عليه السلام) وشق عطفاي إشارة إلى خدش جانبيه من الزحام.

هذا، والرواية وإن لم نطلع على اسنادها لكن لا يمكن المصير إليها إذ أمر

(١) شرح النهج ابن ميثم ١: ٢٦٤.

كهذا والناس كهذه نستبعد جدّاً أن يكون الأمير (عليه السلام) جالساً مع استبعاد أن يكون جلس جلسة القرفصاء ويوطئ منه الحسنان إذ سيكون والحالة هذه مدخلاً قدميه مبرزاً ركبتيه.

لكن هذا كلّه لا يمنع أن يكون مراده الابهامين.

وقلنا: إن ثبت هذا المعنى فنحن نختاره لأنّه الأنسب بالسياق، وإلّا فلا محيص من اختيار الأوّل كما هو واضح.

أمّا قوله: «**مُجْتَمِعِينَ حَوْلِي كَرَبِيضَةِ الْغَنَمِ**»، فاختلفوا فيه، فبعضٌ كالبهيقي ذهب إلى معنى الإحاطة بحيث لا يمكن الخروج منها[1].

وذهب القطب: إلى معنى البلادة ونقصان عقولهم لأنَّ الغنم ممّا توصف بقلّة الفطنة.

بينما ذهب المعتزلي إلى أنّه وصف شدّة ازدحامهم حوله وجثومهم بين يديه.

وعلّق على القطب بأنَّ تفسيره بعيد وغير مناسب[2].

ويرد على الأخير أنَّ كلامه سيكون تكراراً لما قبله ولا نظنّه.

ويرد على القطب بإمكان استغناءه عن ربيضة.

فيبقى قول البيهقي جيّداً ويمكن أن يكون كلامه (عليه السلام) الآتي بعده قرينةً عليه، أعني: «**لَوْ لَا حُضُورُ الْحَاضِرِ وَ قِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ**».

---

(١) معارج نهج البلاغة ١: ٢٣٦، علي بن زيد البيهقي.

(٢) شرح النهج للمعتزلي ١: ١٥٥.

قال الإمام(عليه السلام): «فَلَمَّا نَهَضْتُ بِالْأَمْرِ نَكَثَتْ طَائِفَةٌ وَ مَرَقَتْ أُخْرَى وَ قَسَطَ آخَرُونَ وَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَسْمَعُوا اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَ تَعَالَى حَيْثُ يَقُولُ {تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا} بَلَى وَ اللَّهِ لَقَدْ سَمِعُوهَا وَ وَعَوْهَا وَ لَكِنَّهُمْ حَلِيَتْ لَهُمُ الدُّنْيَا فِي أَعْيُنِهِمْ وَ رَاقَهُمْ زِبْرِجُهَا»

عقّب الإمام بعد حادثة تنصيبه للخلافة بقيام الناكثين والمارقين والقاسطين حيث لم يتركوا الأمّة تهنأ بوليّها وتركن لعزّها فمن حربٍ إلى أخرى ومن فتنةٍ إلى فتنةٍ إلى أن أسفر ذلك عن كشف الأقنعة وبان الرجل من الإمعة.

ونحن نترك ذلك اعتماداً على كتب التاريخ والملاحم.

قال (عليه السلام):

«وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ لَوْلَا حُضُورُ الْحَاضِرِ وَقِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ»

قال المعتزلي: قوله «لَوْ لَا حُضُورُ الْحَاضِرِ» يمكن أن يريد به لولا حضور البيعة؛ فإنّها بعد عقدها تتعيّن المحاماة عنها، ويمكن أن يريد بالحاضر منْ حضره من الجيش الذي يستعين بهم على الحرب[1].

وفيه: الاحتمال الثاني لابدّ من طرحه حيث لم تكن حرب ليستعين بهم الإمام (عليه السلام) عليها.

أمّا قوله (عليه السلام): «وَقِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ» فأراد به: أنَّ الناس المجتمعين حولي لولا مبايعتهم لي على الحكم ومناصرتهم لي على الظلم ما دخلت في هذا الأمر وهو عليَّ هيّنٌ.

(١) شرح النهج للمعتزلي ١: ١٥٦.

قال (عليه السلام):

«وَمَا أَخَذَ اللَّهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ أَنْ لَا يُقَارُّوا عَلَى كِظَّةِ ظَالِمٍ وَلَا سَغَبِ مَظْلُومٍ»

الكظّة: ما يعتري الإنسان من الثقل عند الامتلاء.

والسغب: الجوع.

وألّا يقاروا: عدم التسليم والإقرار لمن ملئ بطنه من الحرام في مقابل من يعاني الجوع والاضطهاد.

وإنّما أراد أن يمحق كل مظاهر الاستغلال والتسلّط وأراد أن يعطي للناس حقوقهم فعبّر بذلك حيث ابتداء الظلم يكون بالسكوت عن الظلم وعدم مناصرة المظلوم.

قال (عليه السلام): «عَفْطَةِ عَنْز»

قال المعتزلي: وعفطة عنز: ما تنثره من أنفها، عفَطت تعفِط بالكسر؛ وأكثر ما يستعمل ذلك في النعجة، فأمّا العنز فالمستعمل الأشهر فيه (النفطة) بالنون، ويقولون: ما له عافط ولا نافط، أي نعجة ولا عنز، فإن قيل: أيجوز أن يقال العفطة هاهنا الحبقة؟ فإنّ ذلك يقال في العنز خاصّة، عفطت تعفط، قيل: ذلك جائز، إلّا أنّ الأحسن والأليق بكلام أمير المؤمنين (عليه السلام) التفسير الأوّل؛ فإنّ جلالته وسؤدده تقتضي أن يكون ذاك أراد لا الثاني، فإن صحّ أنّه لا يقال في العطسة عفطة إلّا للنعجة، قلنا: إنّه استعمله في العنز مجازاً[١].

هذا، ويبدو أنّ المعتزلي لم يقف على هذا المطلب جيّداً وحمل كلام الإمام على المجاز مع فقد القرينة عليه.

قال ابن منظور: عفط يعفط عفطاً وعفطاناً، فهو عافط وعفط: ضرط؛ قال:

يا رب خال لك قعقاع عفط

ويقال: عفق بها وعفط بها إذا ضرط، وقال ابن الاعرابي: العفط الحصاص للشاة والنفط عطاسها، وفي حديث علي: ولكانت دنياكم هذه أهون علي من عفطة عنز أي ضرطة عنز.

---

(١) شرح النهج للمعتزلي ١: ١٥٦ ـ ١٥٧.

والمعفطة: الاست، وعفطت النعجة والماعزة تعفط عفيطاً كذلك، والعرب تقول: ما لفلان عافطةٌ ولا نافطة؛ العافطة: النعجة وعلّل بعضهم فقال لأنّها تعفط أي تضرط، والنافطة إتباع، قال: وهذا كقولهم ما له ثاغية ولا راغية أي لا شاة تثغو ولا ناقة ترغو، قال ابن بري: ويقال ما له سارحةٌ ولا رائحةٌ، وما له دقيقة ولا جليلة، فالدقيقة الشاة، والجليلة الناقة؛ وما له حانةٌ ولا آنةٌ، فالحانة الناقة تحن لولدها، والآنة الأمة تئن من التعب؛ وما له هاربٌ ولا قارب، فالهارب الصادر عن الماء، والقارب الطالب للماء، وما له عاوٍ ولا نابح أي ما له غنم يعوي بها الذئب وينبح بها الكلب؛ وما له هلع ولا هلعة أي جدي ولا عناق، وقيل: النافطة العنز أو الناقة؛ قال الاصمعي: العافطة الضائنة، والنافطة الماعزة، وقال غير الأصمعي من الأعراب: العافطة الماعزة إذا عطست، وقيل: العافطة الأمة والنافطة الشاة لأنَّ الأمة تعفط في كلامها كما يعفط الرجل العفطي، وهو الألكن الذي لا يفصح، وهو العفاط، ولا يقال على جهة النسبة إلا عفطي.

والعفط والعفيط: نثير الشاة بأنوفها كما ينثر الحمار، وفي الصحاح: نثير الضأن، وهي العفطة، وعفطت الضأن بأنوفها تعفط عفطاً وعفيطاً، وهو صوت ليس بعطاس، وقيل: العفط والعفيط عطاس المعز، والعافطة الماعزة إذا عطست[1].

ويبدو حصول التصحيف في عبارة المعتزلي إذ جاء فيها (الحقبة) والظاهر أنَّه

(١) لسان العرب ٩: ٢٨٩ ـ ٢٩٠.

أراد الجيفة.

ويؤيّده ما أفاده البيهقي في المعارج: ويروى: من جيفة عنز(١).

ومهما يكن من أمرٍ فمقصد الأمير (عليه السلام) هو أنَّ دنياكم أهون عندي من تلك العفطة التي لا تساوي شيئاً عند أحقركم.

«قَالُوا وَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ السَّوَادِ عِنْدَ بُلُوغِهِ إِلَى هذَا الْمَوْضِعِ مِنْ خُطْبَتِهِ فَنَاوَلَهُ كِتَاباً فَأَقْبَلَ يَنْظُرُ فِيهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَوْ اطَّرَدْتَ مَقَالَتَكَ مِنْ حَيْثُ أَفْضَيْتَ فَقَالَ هَيْهَاتَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ تِلْكَ شِقْشِقَةٌ هَدَرَتْ ثُمَّ قَرَّتْ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَوَاللَّهِ ما أَسِفْتُ عَلَى كَلامٍ قَطُّ كَأَسَفِي عَلَى هذَا الْكَلامِ أَنْ لاَ يَكُونَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام) بَلَغَ مِنْهُ حَيْثُ أَرَادَ».(٢).

قال في المعارج: وجدت في الكتب القديمة أنَّ الكتاب الذي دفعه إليه رجل من أهل السواد، كان فيه مسائل:

منها: ما الحيوان الذي خرج من بطن حيوان وليس [من] نسب بينهما؟

فأجاب أمير المؤمنين (عليه السلام) فقال: هو يونس بن متى (عليه السلام)، خرج من بطن الحوت، ولم تكن بينهما قرابة.

---

(١) معارج نهج البلاغة للبيهقي ١: ٢٣٦.

(٢) شرح النهج للمعتزلي ١: ١٥٧.

منها: ما الشيء الذي قليله مباح وكثيره حرام؟

فقال: هو نهر طالوت، حيث قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾(١).

منها: ما العبادة التي إن فعلها واحد استحق العقوبة، وإن لم يفعلها استحق أيضاً العقوبة؟

فأجاب أمير المؤمنين قال: هي صلاة السكارى.

منها: ما الطائر الذي لا فرخ له، ولا فرع ولا أصل؟

فقال: هو طائر عيسى (عليه السلام) حيث قال تعالى: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾(٢).

منها: رجلٌ عليه من الدين ألف درهم وله في كيسه ألف درهم، فضمنه ضامن له ألف درهم، فحال عليهما الحول، فالزكاة على أي المالين تجب؟

فقال: إن ضمن الضامن بإجازة من عليه الدين فلا زكاة عليه، وإن ضمنه من غير إذنه وإجازته فالزكاة عليه مفروضة في ماله.

منها: حج جماعة ونزلوا في دار من دور مكة، وأغلق واحد منهم باب الدار، وفي الدار حمامات فمتن من العطش قبل عودهم إلى الدار، فالجزاء على أيهم يجب؟

فقال (عليه السلام): على الذي أغلق الباب، ولم يخرج الحمامات، ولم يضع لهن

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٤٩.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٤٩.

ماء.

منها: شهد شهداء أربع على محصن بالزنا فأمرهم الإمام برجمه، فيرجمه واحد من الشهود دون الثلاثة ووافقه قوم أجانب، فرجع عن شهادته من رجمه والمرجوم لم يمت، ثُمَّ مات المرجوم ورجع الشهود الأخر عن الشهادة بعد موته.

فقال: ديته على من رجمه من الشهود وعلى من وافقه، وتعيين من وافقه مفوض إلى الشاهد الراجم.

منها: شهد شاهدان من اليهود على يهودي أنّه أسلم.

فقال: لا تقبل شهادتهما؛ لأنّهم يجوزون تغيير كلام الله وشهادة الزور.

[منها:] وإن شهد شاهدان من النصارى على نصراني ويهودي أو مجوسي أنّه أسلم.

فقال: تقبل شهادتهما، لقول الله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾، ومن لا يستكبر لا يشهد بالزور.

منها: قطع واحد يد إنسان والدم يسيل منه، فحضر أربع شهود عند الإمام وشهدوا على من قطعت يده أنّه محصن زان، فأراد الإمام أن يرجمه فمات قبل الرجم؟

فقال: على من قطع يده ديّة يده فحسب، ولو شهدوا عليه بأنّه سرق نصاباً لا

تجب ديّة يده على قاطعها[١].

نعم، يبقى كلامٌ في مستندها بل في دلالتها، ونتركه حفاظاً على ما وقع منّا من عهد.

هذا آخر ما أردنا بيانه.

والحمد لله أوّلاً وآخراً.

والصلاة على محمّدٍ وآله.

(١) معارج نهج البلاغة للبيهقي ١: ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

المصادر

القران الكريم

١- اقبال الأعمال، علي بن موسى بن طاووس، مؤسسة الدعاء العالميّة، الطبعة الأولى ١٤٣٥ هـ إيران – قم.

٢- الإيضاح في شرح المفصّل، جمال الدين ابن الحاجب، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠١١ م.

٣- الزام النواصب بإمامة علي بن أبي طالب (عليه السلام)، مفلح الصيمري، تحقيق: عبد الرضا النجفي، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ

٤- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، بتحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، باقري، قم، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ

٥- المصباح المنير، أحمد بن محمد الفيومي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان – بيروت.

٦- بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة، الشيخ محمد تقي التستري، دار أمير كبير للنشر، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ايران – طهران.

٧- حدائق الدقائق في شرح نهج البلاغة، قطب الدين الكيذري، تحقيق: الشيخ عزيز الله العطاردي، مركز فرهنكي خراسان، الطبعة الثانية ١٣٩١.

٨- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، سوريا – دمشق.

٩- شرح الخطبة الشقشقيّة، محمد رضا الحكيمي، مؤسسة الوفاء، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٢.

١٠- شرح النظّام، الحسن بن محمد النيسابوري، تعليق: علي الشملاوي، شركة شمس المشرق للخدمات الثقافية، لبنان – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ

١١- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزلي، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، تقديم الشيخ حسين الاعلمي، لبنان – بيروت ١٤١٩ هـ

١٢- شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، دفتر نشر الكتاب، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ

١٣- شرح نهج البلاغة، للشارح من القرن الثامن، تحقيق: الشيخ عزيز الله العطاردي، مركز فرهنكي خراسان، الطبعة الثانية ١٣٩١.

١٤- كتاب الطبقات الكبير لمحمد بن سعد الزهري – تحقيق د علي محمد عمر -مكتبة الخانجي -مصر -القاهرة -الطبعة الأولى ١٤٢١

١٥- لسان العرب، ابن منظور الشافعي، نسقه وعلّق عليه علي شيري، دار أحياء التراث العربي، لبنان – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ

١٦- مروج الذهب ومعادن الجوهر، الحسين بن علي المسعودي، مؤسسة دار الهجرة، ايران – قم، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ

١٧- معارج نهج البلاغة، علي بن زيد البيهقي، اعداد: قسم أحياء التراث الإسلامي، تحقيق: أسعد الطيّب، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ نشر: بوستان كتاب قم.

١٨- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، مؤسسة الصادق، طهران، ناصر خسرو ١٣٧٨ ش، بتحقيق: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله.

١٩- مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة، السيد محمد تقي القايني، مكتبة مصطفوي، ايران – طهران.

٢٠- مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة، للسيد محمد تقي النقوي، منشورات قائن الطبعة الأولى، ايران.

٢١- مناقب آل أبي طالب ، لابن شهر اشوب ، تحقيق يوسف البقاعي ، دار الاضواء للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٤١٢.

٢٢- منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الخوئي، تحقيق: علي عاشور، دار أحياء التراث العربي، لبنان – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ

٢٣- منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، قطب الدين الراوندي، تحقيق السيّد عبد اللطيف الكوكمري، مطبعة الخيام – قم ١٤٠٦ هـ

٢٤- نهج البلاغة، الشيخ محمد عبده، المطبعة الرحمانيّة، منشورات الاعلمي، طهران.

٢٥- نهج البلاغة، تحقيق: الشيخ قيس العطار، مؤسسة الرافد للمطبوعات، ايران – قم، الطبعة الأوّلى ١٤٣١.

المحتويات